

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: الحقوق و العلوم السياسية

فرع: العلوم السياسية

تخصص: إدارة وحكامة محلية



كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم: .....

## مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب(ة): بسطي فاطمة الزهراء

تحت عنوان

### دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

لجنة المناقشة:

رئيسا  
مشرفا و مقررا  
مناقشا

جامعة المسيلة  
جامعة المسيلة  
جامعة المسيلة

د/ دومي نور الدين  
د/ كليوات السعيد  
د/ شطاب كمال

السنة الجامعية: 2018 / 2019

## شكر وتقدير :

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه  
أجمعين .

إنه لمن دواعي سروري أن أتقدم بالشكر الجزيل المفعم بالمحبة والاحترام إلى  
الأستاذ الفاضل الدكتور " كليوات السعيد " على ما تفضل به من إشراف  
وتوجيه

كما أخص بالشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة  
والشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة المسيلة  
كما أتقدم بالشكر لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه  
المذكرة

# الإهداء:

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .

.ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .

ولا تطيب الجنة إلا برويتك الله جل جلاله ، إلى من بلغ الرسالة

و أدى الأمانة .... إلى نبي الرحمة ونور العالمين .. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحنان والتفاني ...أمي أطال الله في عمرها .

إلى عائلتي الصغيرة زوجي الذي ساندني بعون الله ، إلى قرّة عيني . إلى أغلى كنز

ولدايا هبة الرحمن ويحي حفظهما الله ورعاها

إلى أخي العزيز عبد الكريم وجميع اخواتي

وأخيرا أتقدم بالشكر لكل من مد لنا يد العون من بعيد أو قريب

في إنجاز هذا العمل المتواضع .

بسطي فاطمة الزهرة

## فهرس المحتويات :

	شكر وتقدير
	مقدمة
<b>الفصل الأول : الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية</b>	
	تمهيد
	المبحث الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	المطلب الثاني : أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	المطلب الثالث : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	المطلب الرابع : مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	المبحث الثاني : مفهوم التنمية المحلية
	المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية وأبعادها
	المطلب الثاني : عوامل التنمية المحلية
	المطلب الثالث : مؤشرات التنمية المحلية
	المطلب الرابع : مظاهر التنمية المحلية
	خلاصة
<b>الفصل الثاني : الاستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية في الجزائر</b>	
	تمهيد
	المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستراتيجيات دعمها
	المطلب الأول : نبذة تاريخية عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
	المطلب الثاني : آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
	المطلب الثالث : العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
	المبحث الثاني : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
	المطلب الأول : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاقتصادي
	المطلب الثاني : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاجتماعي
	المطلب الثالث : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد البيئي والايكولوجي
	المطلب الرابع : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد السياسي والثقافي

	المبحث الثالث : تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية في الجزائر
	المطلب الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل
	المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة
	المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات
	المطلب الرابع : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية
	خلاصة
	خاتمة
	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية.	(01)
	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول جنوب شرق آسيا <sup>1</sup>	02
	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	(03)
	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل.	(04)
	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة في الجزائر بين الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2013.	(05)
	وضعية إنجاز هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2005-2014.	(06)
	تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين (2004 إلى السداسي الأول 2013).	(07)
	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2004 إلى 2011.	(08)
	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط من سنة 2004 إلى 2011.	(09)
	مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2004 إلى 2012.	(10)
	الولايات الإثني عشر الأولى في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.	(11)
	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية.	(12)

قائمة الأشكال :

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
	تكامل أبعاد التنمية المستدامة.	(01)
	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2004 إلى نهاية السداسي الأول من سنة 2013.	(02)
	تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2004 إلى غاية السداسي الأول من 2013).	(03)
	تطور الناتج الداخلي الخام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات من 2004 إلى 2011.	(04)
	مقارنة صادرات خارج قطاع المحروقات بالواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2004 إلى 2012.	(05)
	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات (السداسي الأول من سنة 2013).	(06)

مفتمه

لقد شكل تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي فعل سلبي لفترة طويلة من الزمن ظهرت نتائجه في فشل إستراتيجية التنمية ذات النموذج التخطيطي الشمولي، وفشل إسهام القطاع العام المرتكز على الصناعات الكبرى في تحقيق التنمية، هذا الوضع أدى إلى التفكير في إستبعاد دور الدولة من الحقل الإقتصادي وإعادة صياغة دورها في الإقتصاد من مهيمن على النشاط الإقتصادي ومنفذة للمشاريع الإنتاجية إلى منظمة للحياة الإقتصادية خاصة بعد ظهور ترتيبات مجالية جديدة وأصبحت لكل رقعة ترابية هويتها ومواردها البشرية، وتضائل نصيب بلدان العالم الثالث من الخيرات المحلية أمام إزدهار إقتصاد المعرفة وإشتداد حركية رأس المال المعلوم والمنافسة بين الشركات العالمية.

وقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة مناسبة لتحقيق التنمية وهذا لما تمتلكه من محفزات استثمارية كبيرة وغير مكلفة و بسبب خصوصياتها من مرونة وقدرة على التغيير السريع وكذلك القدرة على الابتكار والتطوير ، كما أنها قادرة على توسيع حركية النشاط الإقتصادي للدول خاصة تلك التي إعتدتها لتحقيق قفزتها التنموية.

إن الأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع أساسا لقدراتها المتعددة فهي تعمل على تلبية الحاجيات الاستهلاكية المحلية وتمثل المستوعب الأساسي للعمالة واستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة، بالإضافة إلى انها تزيد من روح المنافسة بين المؤسسات وبالتالي تحسين المنتج المحلي . كل هذا جعل البلدان المتقدمة تعمل على توفير المناخ المناسب والضروري لنمو هذا القطاع وإزدهاره. في حين نجد أن البلدان النامية همشت هذا القطاع، لأنها تجهل ما يمكن أن تحقق لتنميتها من خلاله إلا أنه ، وفي السنوات الأخيرة وبعد فشل السياسات التي اتبعتها والمرتكزة أساسا على اقتصاد المشاريع الكبرى العمومية ونجاح البلدان المتقدمة في توجيهها، ثم إعادة النظر في هذه السياسات المنتهجة وأعطى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية متزايدة وذلك حسب ما يقتضيه النظام العالمي الجديد.

والجزائر كمثيلتها من الدول التي سعت ومنذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، بدءا بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وصولا إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية، وذلك من خلال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الوطني.

إن اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جسد بغية خلق منظومة مؤسسية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الاقتصادية وهذا من خلال محاولة الارتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة المحلية والدولية وفي جميع المجالات: تمويل، منظومة قانونية وتشريعية، اتفاقات دولية، ولا يمكننا الحديث عن دور تنموي دون أن نشير إلى مجموعة الخصائص التي تميز وتؤهل هذا النوع من المؤسسات للعب الدور الكبير والأساسي في تحقيق التنمية الوطنية.

وذلك من خلال تبني إستراتيجية شملت بالدرجة الأولى تشخيصا لوضعية القطاع وإبراز معوقاته التي تتركز أساسا على ثقل المحيط الإداري وصعوبة التمويل ومشاكل العقار ومن ثم انتقلت إلى وضع الخيارات والأهداف المنتظرة من القطاع ومن ضمنها تخفيف البطالة.

ولتحقيق الأهداف المسطرة، تم وضع الوسائل الكفيلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتسهيل طرق التحويل وتأهيل القطاع للرفع من كفاءته الإنتاجية وقدرته التنافسية وفق المقاييس الدولية وتم ترقية الشراكة والتعاون الدوليين لما لها من آثار على المؤسسات الجزائرية على المديين المتوسط والطويل.

## 1- أهمية الدراسة :

تنبع أهمية بحثنا فيما يلي:

- أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية الدائمة سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرها من الجوانب في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، خاصة وأنها تتميز بقدرتها الكبيرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي.
- الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للارتقاء باقتصاديات الدول سواء كانت المتقدمة منها أو النامية وذلك على جميع الأصعدة.
- اهتمام الجزائر الكبير بهذه المؤسسات والاستراتيجيات التي وضعتها من خلال الآليات والبرامج لتأهيل وتطوير هذا القطاع.

## 2- أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث عموما إلى:

- توضيح مختلف المفاهيم التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية على حد سواء.
- محاولة إبراز الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- بيان أهم الاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر لإنعاش هذا القطاع، وتحديد أهم النتائج التنموية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

### 3- دوافع اختيار الموضوع:

- موضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، تم اختياره لمجموعة من الأسباب تتمثل في:
- أ/ المبررات الموضوعية :

- الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية في الجزائر.
- ظهور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل إتخذته السلطات الجزائرية لتطوير النمو الاقتصادي وحل مشكل البطالة.
- الأهمية الكبيرة التي إكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الآونة الأخيرة وفعاليتها في تطوير العديد من الاقتصاديات.

### ب/ المبررات الذاتية :

- الميل الشخصي لدراسة هذا الموضوع والرغبة في التعمق لفهم الظاهرة المدروسة
- الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كشريك في تحقيق التنمية المحلية وتبلور فكرة الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص .
- بحكم الاختصاص في مجال العلوم السياسية

### 4- إشكالية البحث:

- إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي و الوطني على حد سواء وهذا ما سعت الجزائر إلى القيام به من خلال تبني إستراتيجية تهدف إلى ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتحقيق تنمية وطنية شاملة، وانطلاقا من هنا فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيسي وهو:

**ما هو دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟**

وفي هذا المنحى وعلى ضوء ما تقدم تبذل لنا معالم إشكالية البحث والتي تتمحور حول التساؤلات

الفرعية التالية:

- ماهي خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تؤهلها لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة منها؟

- ما هي الإستراتيجيات التنموية التي تتبناها المؤسسات المتوسطة والصغيرة من أجل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟

- ماهي معالم الإستراتيجية التنموية وما مدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية في الجزائر؟

## 5- الفرضيات :

للإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والمميزات تجعلها ذات أهمية كبيرة وتؤهلها للقيام بدور تنموي فعال بغية تحقيق الأهداف المرجوة منها.

- معالم الإستراتيجية الجزائرية متكاملة تعتمد على كل من الهيئات و الهياكل ومجموعة من البرامج الهادفة إلى تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## 6- حدود الدراسة:

تحدد الدراسة بالمجالات التالية:

### • الحدود النظرية:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها على مختلف الجوانب إلا أننا ارتأينا دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على بعدها التنموي.

### • الحدود المكانية:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حقل الدراسة الميدانية لهذه المذكرة.

### • الحدود الزمانية:

- لقد ركزنا في هذه الدراسة على تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2004 إلى 2013 ، وفي بعض الأوقات سوف يتعذر علينا التقيد بهذه المدة بسبب غياب المعلومات أو لأسباب لأخرى.

## 7- المنهج المتبع:

للإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي

كمنهج رئيسي وذلك فيما يتعلق بوصف كل ما هو متعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية .

بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال دراسة الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ومساهمتها في التنمية الوطنية وتحليل هذه الإحصائيات.

## 8- صعوبات البحث:

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهناها لإنجاز هذا العمل فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المراجع المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لقلّة توفرها في المكتبة.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات الأخيرة.
- ضيق الوقت الذي حال بيننا وبين المزيد من المعلومات المتعلقة بالموضوع.

## 9- تقسيم الدراسة:

لدراسة الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين ، تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية حيث قسم إلى مبحثين ، تناولنا في المبحث الأول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المبحث الثاني مفهوم التنمية المحلية.

وتناولنا في الفصل الثاني الإستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية في الجزائر وتناولنا من خلاله ثلاثة مباحث، الأول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستراتيجيات دعمها، والثاني الدور التنموي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والثالث تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر.

# الفصل الأول :

## الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة

## والمتوسطة والتنمية المحلية

تمهيد

المبحث الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني : أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الرابع : مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني : مفهوم التنمية المحلية

المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية وأبعادها

المطلب الثاني : عوامل التنمية المحلية

المطلب الثالث : مؤشرات التنمية المحلية

المطلب الرابع : مظاهر التنمية المحلية

خلاصة

تمهيد :

يعد موضوع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، نظرا للدور الذي أضحت تؤديه خاصة منذ نهاية القرن العشرين، باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فهي تؤدي دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاء حيويا لخلق فرص العمل فهي وسيلة اقتصادية وغاية إجتماعية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثر لذا فإن معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الإقتصادي الخاص الذي تؤديه هذه المؤسسات، ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل، لكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي.

وإذا كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة، فهي أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية، خاصة في ظل التحديات التي طرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد، نظرا لما تعاني منه هذه الدول من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها، وحاجاتها المتزايدة إلى إيجاد فرص عمل للتقليل من حجم البطالة، ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا السياق فإن معظم الدول النامية عملت على تطوير هذا القطاع لما له من دور فعال في بناء نسيج اقتصادي متكامل وتحقيق التنمية المحلية المنشودة.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول لذلك سنحاول ضمن هذا المبحث إبراز المفاهيم النظرية المحددة لهذه المؤسسات إضافة إلى تحديد الأهداف والخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة الحجم.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمثل تحديد تعريف شامل ودقيق لهذه المؤسسات خطوة رئيسية في طريق معالجتنا لهذا الموضوع خاصة مع علمنا أن تحديد هذا التعريف يشكل عائقا كبيرا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع وذلك باعتراف العديد من الباحثين و المؤلفين، وأيضا باعتراف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية وإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع كله إلى الاختلاف والتباين الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى والاختلاف الموجود كذلك بين درجة النمو الاقتصادي ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة لأخرى، ومن ثم وجب علينا التطرق إلى هذه الأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية قبل الوصول إلى تحديد تعريف يعكس أهمية ومكانة هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي والمتمثلة في السببين التاليين<sup>(1)</sup>:

- \* إختلاف درجة النمو الاقتصادي.
- \* إختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي.

أولاً- إختلاف درجة النمو الاقتصادي:

يعتبر معيار النمو الاقتصادي من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي يأخذ بها الباحثون والدراسيين والمحللين في الحكم على مدى التقدم والتخلف الاقتصادي لأي دولة كانت، فمن خلاله يمكن تقسيم دول العالم إلى مجموعة من الدول المتقدمة اقتصاديا وصناعيا وتكنولوجيا ويتمتع بنمو اقتصادي كبير مستمر ومتزايد، ودول متخلفة أو سائرة في طريق النمو ذات نمو اقتصادي سلمي أو ضعيف متذبذب ونشاط اقتصادي تابع.

(1) - بوخلوة باديس، بن خيرة سامي، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر"، الملتقى الوطني حول، " واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي: 05-06/05/2013، ص 03.

لذا فإن درجة النمو الاقتصادي تعكس مستوى التطور الصناعي والتكنولوجي للوحدات الاقتصادية والصناعية بصفة خاصة والاقتصاد ككل بصفة عامة، الشيء الذي يؤثر على اختلاف النظرة إلى المؤسسة الصغير والمتوسطة ما بين الدول المتقدمة والمتخلفة فمثلا المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في أي بلد متقدم كاليابان أو فرنسا يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة بالنسبة إلى بلد نامي كالجناير وتونس مثلا وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال<sup>(1)</sup>.

#### ثانيا- تنوع الأنشطة الاقتصادية:

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات ويمكن أن نصنف المؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات الاقتصادية إلى صناعية، تجارية، زراعية، خدمية.

#### ثالثا- إختلاف فروع النشاط الاقتصادي:

يختلف النشاط الاقتصادي وتنوع فروع النشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة الجملة وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية والنشاط الصناعي بدوره إلى ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الإستراتيجية، الغذائية، التحويلية، الكيمائية، والتعدينية.

وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعها وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار<sup>(2)</sup>.

#### رابعا- معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحدد معايير التعريف على العموم باختلاف درجة تطور كل دولة فهي تختلف من دولة ذات تقنيات عالية إلى دولة ذات تقنيات متوسطة ودول ذات تقنيات تقليدية ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى معيارين أساسيين في تحديد المفهوم.

<sup>(1)</sup> - ريمي رياض ، ريمي عقبة ، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجناير، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني "واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجناير، جمعة الوادي (الجناير )، يومي 05-06/05/2013، ص ص 3-4.

<sup>(2)</sup> - رايح خوني، رقية حساني " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 16-17.

## 1- المعايير الكمية:

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات ومن بين هذه المعايير نذكر: حجم العمالة، رأس المال المستثمر، حجم المبيعات، القيمة المضافة، رقم الأعمال، الطاقة المستعملة.

ورغم كثر هذه المعايير إلا أن أكثرها استخداما عند تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هما معيار حجم العمالة ورأس المال نظرا لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذين العنصرين<sup>(1)</sup>.

### أ- معيار عدد العاملين:

يعد معيار العمالة أحد المعايير الكمية للترقية بين الصناعات الصغيرة والكبيرة فهو من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام نظرا لسهولة قياسه عند قياس الحجم فلماذا المعيار ميزة المقارنة الدقيقة بين المنشآت الصناعية.

ومن الملاحظ تأثر حجم المشروع الصناعي الصغير بالحالة الاقتصادية للدولة من حيث كونها نامية أو متقدمة فالدول المتقدمة كاليابان وأمريكا وإنجلترا على سبيل المثال يتراوح الحد الأقصى لعدد العاملين في الصناعات الصغيرة بين 200 و 500 عامل بينما يقل هذا العدد في الدول النامية كإندونيسيا ومصر يتراوح بين 9 و 100 عامل.

يتمتع هذا المعيار بمزايا عديدة منها البساطة وسهولة المقارنة بين حجم المشروعات وتوافر البيانات المتعلقة بالعمالة وسهولة الحصول عليها من المشروعات المختلفة حيث أنها لا تنطوي على حساسية أو سرية لأنها مطلوبة لأغراض إدارية مختلفة.

وقد تعرض هذا المعيار إلى العديد من الانتقادات من أهمها إن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية إذ أن هناك متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المنشأة كحجم الإنتاج والحجم الطبيعي للمنشأة والمعدات الرأسمالية أيضا لا يعكس هذا المعيار الحجم الحقيقي للمشروع بسبب اختلاف معامل رأس المال فهناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ولكنها توظف عددا قليلا من العمال، ولا يمكن اعتبارها من المؤسسات الصغيرة.

(1) - رابح خوي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

وهناك مؤسسات تتطلب استثمارات قليلة ولكنها توظف عدد كبيراً من العمال ولا تدرج في صنف المؤسسات الصغيرة<sup>(1)</sup>.

#### ب- معيار رأس المال:

يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصراً هاماً في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، ويختلف هذا المعيار من دولة إلى أخرى من قطاع إنتاجي إلى آخر، فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية ( الفلبين، الهند، كوريا الجنوبية، وباكستان) فإن حجم رأسمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار.

وفي بعض الدول الأخرى لا تكفي بمعيار واحد وإنما تجمع بين عدة معايير، فعلى سبيل المثال نجد أن فرنسا واليابان يجمعان بين معيار العمالة ورأس المال معاً ففي فرنسا تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة عندما يبلغ عدد عمالها أقل من 500 عاملاً ورأسمالها المستثمر أقل من 5 مليون فرنك أو ما يعادلها من الأورو، أما في اليابان فتعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة عندما يكون عدد عمالها أقل من 300 عاملاً ورأسمالها المستثمر أقل من 50 مليون ين<sup>(2)</sup>.

#### ج - معيار الجمع بين العمالة ورأس المال:

يعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداماً لتعريف الصناعات الصغيرة حيث يتم الاعتماد على كل من عدد العاملين ورأس المال وسبق أن ذكرنا كل معيار من المعيارين بمفرده يوجه إليه بعض الانتقادات وبالتالي فالجمع بينهما يقلل من الانتقادات إلا أن هذا المعيار لا يخلو من بعض أوجه القصور فوضع حد أقصى للعمالة بجانب رقم معين للاستثمار يؤدي إلى رفض بعض الصناعات الصغيرة أو توظيف أعداداً جديدة من العمال رغم حاجتهم إليهم خوفاً من حرمانها من بعض برامج الحكومة بمساعدتها مثل القروض والمساعدات الفنية ويؤدي ذلك إلى عدم المساعدة في التخفيف من حدة البطالة كما في الهند ولذلك أجرت الهند تعديل يقضي بقصر التعريف على رأس المال وعده بدون وضع حد أقصى لعدد العمال، وهذا التعديل هام بالنسبة للبلاد التي تعاني من البطالة مثل مصر.

(1) - فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 48-49.

(2) - السعيد بريش، " مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، " حالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني عشر، نوفمبر 2007، ص 62-63.

ويمكن استخدام معيار العمالة ورأس المال في حالة البلاد التي لا تعاني من حدة مشكلة البطالة<sup>(1)</sup>.

#### د- معيار حجم المبيعات:

يعتمد هذا المعيار على حجم المبيعات السنوية التي يحققها المشروع محمدا بحجمه وقد يساعد هذا المعيار على قياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية مقارنة مع المشاريع العاملة في نفس القطاع، ومن الدول التي استخدمت هذا المعيار الولايات المتحدة الأمريكية حيث اعتبرت مشاريع التجزئة والخدمات التي تقل مبيعاتها السنوية عن ثلاثة ونصف مليون دولار مشاريع صغيرة<sup>(2)</sup>.

#### هـ- معيار رقم الأعمال:

يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم ويستخدم لقياس مستوى النشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم الأعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة ولكن في الواقع هو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة، ولذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الاسمي إضافة إلى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تكمن في خضوع المبيعات في الكثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية وهذا ما يؤكد لنا بأن هذا المعيار ضروري لكنه غير كاف.

نستخلص من خلال عرضنا لأهم المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تطرح صعوبات كبيرة أهمها اختلاف طريقة العمل بها على مختلف الأنشطة الاقتصادية من بلد لآخر ومع هذا يبقى المعيار السائد غالبا هو معيار عدد العمال على أساس أنه سهل التوفير والأيسر تحميلا فيما يخص نشاطات المؤسسة إضافة إلى معيارين آخرين هما رقم الأعمال والقيمة المضافة<sup>(3)</sup>.

(1) - فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(2) - إلهام فخري طميلة، "التسويق في المشاريع الصغيرة" مدخل استراتيجي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م، ص 25.

(3) - السعيد بريش، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-63.

## 2- المعايير النوعية:

بالرغم من أهمية المعايير الكمية السابقة إلا أن هناك من يقر بعدم كفايتها للفصل بين المؤسسات الصغيرة عن غيرها من الحجم الأخرى ولما تتضمنه من عيوب متباينة، لذا اضطر الباحثون إلى اعتماد معايير أخرى وهي معايير نوعية والتي أهمها:<sup>(1)</sup>

### أ- معيار الملكية:

يعد هذا المعيار من المعايير النوعية المهمة إذ نجد أن غالبية المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص، أو شركات أموال معظمها فردية، أو عائلية يؤدي مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

### ب- معيار حصة المؤسسة من السوق:

بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعد بهذا مؤشراً لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة عدت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء قليل منه فتتنشط في مناطق ومحلات محدودة فتعد مصغرة أو صغيرة أو متوسطة<sup>(2)</sup>.

### ج- الإستقلالية:

ونعني بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك تستثنى فروع المؤسسات الكبرى، ويمكن أن نطلق على هذا المعيار إسم المعيار القانوني، وأيضا استقلالية الإدارة والعمل، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يعمل الطابع الشخصي وتفرد المدير في اتخاذ القرارات وأن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع اتجاه الغير.

(1) - عمر خلف فزع، مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص131.

(2) - بوسهمين أحد" الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة بشار)، 2010، ص208.

د - محلية النشاط:

نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة، وهذا طبعا لا يمنع إمتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج<sup>(1)</sup>.

رابعاً- التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أهمية كبيرة تبدو هذه الأهمية بوضوح في الدول النامية، حيث مازال يثير جدلا كبيرا بين المهتمين بأمر هذه الصناعات ولإظهار التباين بين التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتأينا إدراج مجموعة من التعاريف في بعض البلدان المتقدمة والنامية وأيضا بعض الهيئات الدولية.

1- تعريف بعض الدول المتقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

قدم لنا قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها " تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه" وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين. ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما هو مبين في الجدول رقم (1):<sup>(2)</sup>

الجدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية.

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل.

المصدر: خلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص14.

(1) - رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

(2) - خلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص14.

ب- تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف بأنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل، أما في الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فأقل فتعرف على أنها صناعات صغيرة جدا، فيختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة.

ج- تعريف المملكة المتحدة (بريطانيا):

تعرف الصناعات الصغيرة في المملكة المتحدة بأنها الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200 عامل ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن مليون دولار<sup>(1)</sup>.

د- تعريف الاتحاد الأوروبي:

إعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في أبريل 1996 على المعايير التالية: عدد العمال، رقم الأعمال، استقلالية المؤسسة.

وقد فرق الاتحاد الأوروبي في تعريفه بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة، حيث يضمن النوع الأول ما بين 1-9 عامل، أما النوع الثاني فيضم 10-49 عامل، في حين تضم المؤسسات المتوسطة ما بين 50-250 عاملا.

أما رقم أعمالها أقل من أربعين مليون وحدة نقدية أوروبية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز سبعة وعشرون (27) مليون وحدة نقدية والتي لا تكون في حد ذاتها مملوكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى<sup>(2)</sup>.

2- تعريف بعض الدول النامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ- تعريف الهند:

والتي أعطت للصناعات الصغيرة اهتماما بالغا تعرف بأنها المنشآت التي توظف أقل من 50 عاملا لو استخدمت الآلة، أو أقل من 100 عاملا لو لم تستخدم الآلة ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 ألف روبية.

(1) - فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(2) - رايح خوي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

ب- السودان:

تعرف الصناعات الصغيرة في السودان بأنها المنشآت الصناعية التي يعمل بها 30 عاملا ولا يتعدى رأسمال المستثمر فيها عن 76 ألف دولار متضمنا المباني والأراضي<sup>(1)</sup>.

ج- تعريف بلدان جنوب شرق آسيا:

التعريف المعتمد من طرف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا هو التعريف الذي اقترحه كل من "بروتش" و "هيمنز" Brutch and Hiemenz بعد دراسة قاما بها على عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها الاتجاه واقترحا التقسيم التالي:

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدان جنوب شرق آسيا.

عدد العمال	المؤسسة
من 01 الى 09 عمال	مؤسسات منزلية وحرفية
من 10 الى 49 عامل	مؤسسات صغيرة
من 50 الى 99 عامل	مؤسسات متوسطة
100 فما أكثر	مؤسسات كبيرة

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على

Galen spenser Hull, *la petite entreprise a l'ordre du jour*, l'harmattan 1987,p77.

3- تعريف بعض المنظمات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " يونيدو" المشروعات الصغيرة بأنها: " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 و 50 عاملا<sup>(2)</sup>.

(1) - برجي شهر زاد، " اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه : التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (الجزائر)، 2011-2012، ص 29.

(2) - رابح خوني، مرجع سبق ذكره ص ص 32.

ب- تعريف اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون شرق آسيا و الشرق الأوسط:

تعرف بأنها منشآت تشغل عمالا بأجور ولا يتعدى عدد المشتغلين بالمنشأة التي لا تستخدم أي قوى محركة عن 50 مشتغلا، أو 20 مشتغلا إذا كانت تستخدم القوى المحركة.

ج- منظمة العمل الدولية للصناعات الصغيرة:

تعرف بأنها الصناعات التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 100.000 دولار<sup>(1)</sup>.

4- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 على أنها مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات كلاهما:

أ- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.

ب- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.

ج- أن تستوفي معايير الاستقلالية ويتحقق هذا المعيار بنسبة امتلاك رأس المال من طرف مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بـ 25% فأكثر<sup>(2)</sup>. ثم قسم القانون حسب المواد 5 و6 و7 من القانون السابق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة مؤسسات متوسطة صغيرة ومصغرة واستخدم في ذلك تحديد عدد العمال ورقم الأعمال أو مجموع الحصيلة السنوية لكل مؤسسة على الشكل التالي:

أ- المؤسسة المتوسطة:

هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 50 و 250 شخص ورقم أعمالها ما بين 200 مليون و 2 مليار أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار.

(1) - يرجي شهر زاد، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (المادة 4) من القانون رقم 01-18، المؤرخ في رمضان 1422 الموافق لـ 2012/12/12، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، (الجزائر، 15 نوفمبر 2001)، ص 5.

ب- المؤسسة الصغيرة:

هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

ج - المؤسسة المصغرة:

تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار<sup>(1)</sup>.

والجدول التالي يوضح التقسيم الذي تضعه الجزائر لأحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على الساحة الاقتصادية.

الجدول رقم (03): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعايير المؤسسة	عدد العمالة	رقم الأعمال السنوي ب (دينار جزائري)	الحصيلة السنوية ب (دينار جزائري)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد:

بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل" مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الوادي، يومي 5-6/2013/5، ص 4.

من خلال كل ما سبق يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذي يستخدم عددا قليلا من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد 5-6-7 من لقانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في رمضان 1422 الموافق لـ 12/12/2012، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، (الجزائر، 15 نوفمبر 2001)، ص 6.

أو قد يعرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يخلق عملاً بدرجة مخاطرة عالية أو عدم تأكد عالي لغرض تحقيق الربحية والنمو عن طريق التعرف على الفرص المتاحة وتجميع الموارد الضرورية لإنشاء المشروع<sup>(1)</sup>.

أما المؤسسة الصغيرة فيمكن أن نعرفها على أساس أنها منظمة مملوكة ومدارة من قبل فرد أو عدد محدود من الأفراد ويعمل فيها عدد قليل ولا تهيمن على القطاع الذي تعمل فيه، لذلك تبذل جهود كبيرة في السنوات الأولى لغرض أن يقف العمل على قدميه ويستطيع الاستمرار والمنافسة لاحقاً من قبل المؤسس أو المؤسسين أو من قبل الإدارة بشكل عام حيث عدد العاملين لا يتجاوز حداً معين وفقاً لإحصاءات الدولة التي تعمل فيها ولا تحتكر القطاع الذي تعمل فيه رغم أهمية دورها.

وتعرف المؤسسة المتوسطة على أنها: منظمة مملوكة من عدد أكبر من الأفراد قياساً للمنظمة الصغيرة، تدار من قبل إدارة مهنية ويعمل فيها عدد أكبر من العاملين وقد تمثل حالة وسطية بين الحجم الصغير والكبير<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك وأهم هذه المعايير هي:

#### أولاً- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها:

يمكن أن تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها إلى ثلاث أنواع:

#### 1- المؤسسات العائلية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية أو المنزلية بكون إقامتها هو المنزل تعتمد على المهارات اليدوية والأساليب التقليدية المتوازنة وتنتشر في الريف والحضر ويغلب عليها الطابع العائلي.

(1) - ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2004، ص 15.

(2) - برججي شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

## 2- المؤسسة التقليدية:

تشبه النوع الأول في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية وقد تستعين ببعض اليد العاملة خارج أفراد العائلة، وتعتبر هذه صفة مميزة لها بشكل واضح عن النوع الأول، كما أنها تتخذ ورشة صغيرة كمحل للقيام بالأعمال الخاصة بها<sup>(1)</sup>.

## 3 - المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:

تميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة، وبالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات، ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة وذلك من خلال:

أ- العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة، بإدخال أساليب وتقنيات جديدة، واستعمال الأدوات والآلات المتطورة.

ب- إنشاء وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة وعصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة للتسيير<sup>(2)</sup>.

## ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج:

يمكن لنا أن نصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة من خلال هذا المعيار إلى:

### 1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: ويرتكز نشاطها على:

أ- المنتجات الغذائية.

ب- منتجات الجلود والأحذية والنسيج.

ج- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

(1) - قنيدرة سمية، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة" دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، (الجزائر)، 2009-2010، ص 62-63.

(2) - غالم عبد الله، سبع حنان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 05-06/05/2013، ص 04.

د- تحويل المنتجات الفلاحية.

ويعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكونها تعتمد على الموارد الأولية المتفرقة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة.

## 2- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة:

يركز هذا النوع على مؤسسات:

أ- تحويل المعادن.

ب- صناعة مواد البناء.

ج- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية.

د- صناعة مواد البناء.

هـ- المحاجر والمناجم.

ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي على هذه المنتجات خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

## 3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

إن أهم ما يميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو احتياجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس المال الكثيف وهو ما لا ينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطاع الغيار المستوردة في البلدان النامية<sup>(1)</sup>.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات وهي:

المؤسسات المصنعة و المؤسسات غير المصنعة.

(1) - مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، (الجزائر)، 2008-2011، ص ص 13-14.

الجدول رقم (4): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل.

نظام المصنع		النظام الصناعي المنزلي للورشة		النظام الحرفي		الإنتاج العائلي	
مصنع كبير	مصنع متوسط	مصنع صغير	ورشة شبه مستقلة	عمل صناعي في المنزل	ورشات حرفية	عمل في المنزل	الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي
8	3	6	5	4	3	2	1

المصدر: خلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص34.

### 1- المؤسسات غير المصنعة:

تجمع بين نظام الإنتاج العائلي والحرفي، المشار إليه في الجدول رقم(04)، الفئات (1، 2، 3) إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل ومع ذلك يحتفظ بأهمية في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشئه الحرفي بصفة إنفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

### 2- المؤسسات المصنعة:

يجمع صنف المؤسسات المصنعة كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات الغير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها<sup>(1)</sup>.

### رابعا: التصنيف حسب الشكل القانوني:

الشكل القانوني legal form هو الشكل الذي يأخذه العمل من الناحية القانونية عندما يحصل على ترخيص لإقامته وعند حصوله على وجود قانوني ورسمي، فهذا الشكل يحد من يملك العمل من الناحية القانونية، وما هي حقوق وواجبات كل من "المالكين" و "العمل" والعلاقة بينهما<sup>(2)</sup>.

(1) - خلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص33- 34.

(2) - سعاد نائف برنوطي، " إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2008، ص 109.

## 1- مؤسسات فردية:

هي مؤسسات يمتلكها شخص واحد يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم أحيانا وغالبا لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعا<sup>(1)</sup>.

## 2- الشركات:

تعرف على أنها عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين واقتسام ما ينشأ من ربح أو خسارة، إلا أنه لكل نوع من الشركات تعريف خاص بها لأن لكل شركة خصوصيتها وتنقسم إلى نوعين هما: شركات الأشخاص وشركات الأموال.

### أ- شركات الأشخاص:

تتكون شركات الأشخاص بين أشخاص يعرفون بعضهم لبعض معرفة أي أنها تقام على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال وبالمقابل الحصول على جزء من الأرباح وتتضمن شركات الأشخاص<sup>(2)</sup>.

### - شركات التضامن:

هي شركة تضم متعاقدان فأكثر بهدف التجارة ويكون الشركاء فيها متضامنون في جميع تعهداتهم ولو قام واحد منهم بتصرف ما يشترط أن يكون هذا التصرف باسم الشركة ويجب أن يقوم الشركاء بتقديم حصص حيث يمكن أن تكون الحصة إما نقدية أو عينية أو حصة عمل<sup>(3)</sup>.

### - شركة التوصية البسيطة:

وهي شركة تعقد بين شريك واحد أو أكثر، مسؤولين متضامين يكونون من أصحاب الأموال يسمون الموصون ولا يكونون مسؤولين إلا بحدود قيمة حصتهم في الشركة<sup>(4)</sup>.

(1) - برجى شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص38.

(2) - رابع خوي، مرجع سبق ذكره، ص62.

(3) - رضا إسماعيل البسيوني، "إدارة الأعمال"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص ص201-202.

(4) - عاطف وليم أندراوس، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص ص252-253.

- شركة المحاصة: تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي بين اثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق مع نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة<sup>(1)</sup>.

#### ب- شركات الأموال:

شركات الأموال تقوم على الاعتبار المالي فالأهمية فيها ما يقدم الشريك من حصة في تكوين رأس المال، كما أن الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصة ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من: شركات المساهمة، شركة التوصية بالأسهم، الشركة ذات المسؤولية المحدودة ويمكن أن تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الأشكال التالية: الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة التضامن وهي الأشكال الأفضل ملائمة لها من بين أشكال الشركات نظرا لمسؤولية الشركاء، إضافة الى المؤسسات الفردية.

#### - الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

هي شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع انتقال الحصص فيها للقواعد القانونية والاتفاقية الواردة في عقد الشركة، ولا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى<sup>(2)</sup>.

#### المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص والسمات قد يتشابه فيها مع بعض القطاعات، وقد تميزه في ذات الوقت عن غيره من القطاعات الأخرى، هذه الخصائص او السمات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

#### أولاً- سهولة الإنشاء والتنفيذ:

حيث تتميز هذه المؤسسات بما يلي:

1- صغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء وتنفيذ المشروع.

2- صغر رأس المال لتشغيل المشروع.

(1) - مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(2) - رابح خوي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

3- صغر حجم القروض اللازمة والمخاطر المترتبة عليها.

4- سهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من مكنات ومعدات الإنتاج.

5- سهولة تحضير مستلزمات التشغيل (مواد خام ومواد أخرى).

#### ثانياً- القدرة على جذب المدخرات:

لا تواجه المشروعات الصغيرة صعوبة كبيرة نسبياً في توفير الأموال اللازمة للمشروع سواء في القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك نظراً لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء المشروع<sup>(1)</sup>.

#### ثالثاً- مرونة الإدارة:

إن الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدر عالٍ من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه والتكيف معها بسرعة فائقة ويعود ذلك إلى الطابع الغير رسمي للتعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة، وتميزها ببساطة الهيكل التنظيمي ومركزية اتخاذ القرارات وعدم وجود لوائح جامدة تعرقل اتخاذ القرارات فالأمر كله متروك بصورة أساسية لصاحب المؤسسة وخبرته في تقدير المواقف ومعالجتها.

#### رابعاً- الفعالية والكفاءة:

تتحلى فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لمالكيها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير<sup>(2)</sup>.

#### خامساً- سهولة الدخول في السوق والخروج منه:

نسبة لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة المكنات والمعدات والأدوات التي يتألف منها خط الإنتاج في الصناعات الصغيرة وقلة المخزون السلعي من المواد الخام والمنتجات النهائية وارتفاع نسبة رأس المال إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وسهولة تحويل أصول المشروع الصغير إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح للمنشآت الصغيرة الفرصة للدخول في السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة.

(1) - نبيل جواد، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" **Gestion des PME**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت (لبنان)، ط1، 1428هـ/2007م، ص 86.

(2) - رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص ص44-45.

سادسا- القدرة على التكيف مع المتغيرات:

تتميز هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف مع المتغيرات المختلفة التي قد تحدث مثل:

1- تركيبة القوى العاملة.

2- سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل (كمية الإنتاج، أو النوعية).

3- سهولة تغيير وتحديث التكنولوجيا المستخدمة.

هذا يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود<sup>(1)</sup>.

سابعا- مميزات أخرى:

1-عنصرًا جذابًا للإستثمارات المتوفرة لدى صغار المستثمرين بالأقاليم، وتعتبر أحد العوامل الهامة المؤدية إلى الانتشار

الجغرافي للصناعة حيث أن صغر حجمها وانخفاض احتياجاتها من الطاقة والبنية الأساسية يمكن أن يتخذ أداة

للإنتشار المكاني بما يحقق أهداف التنمية الإقليمية<sup>(2)</sup>.

2- إعتماؤها على المصادر الداخلية للتمويل على نحو كبير مع محدوديتها، إذ يتكون رأس المال في الصناعات

الصغيرة من إطارين، الأول هو رأس المال الثابت (أراض ومباني وآلات وأثاث وتجهيزات) والثاني هو الاحتياطات

النقدية وجميع الموجودات التي تتحول بسرعة إلى نقد (مخزون، حسابات مدينة).

3- الطابع الشخصي يغلب في المشروع، وبالتالي يمكن أن تتوافر فرص عمل لفئات النساء والشباب وجموع النازحين

من المناطق الريفية غير المؤهلين للانضمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة.

4- توفير سلع وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبيًا تتفق

مع القدرة الشرائية دون التنازل عن اعتبارات الجودة<sup>(3)</sup>.

5- ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات حيث أن تدني رأس المال

يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظرا لانخفاض كلفتها مع المشروعات الكبيرة.

(1) - نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

(2) - محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس 2004، ص 10.

(3) - ميسر إبراهيم وآخرون، " المشروعات الصغيرة: بحوث محكمة منتقاة"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ( مصر)، 2010، ص

ص 12-13.

6- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية نظرا لارتفاع كلفة هذه العمليات وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.

7- صناعات مكتملة للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها<sup>(1)</sup>.

8- إختيار الأسواق: تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير إهتمام المؤسسات الكبيرة.

9- لا تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج، كما أن هذه المؤسسات تستعمل طرق تسيير غير معقدة وبسيطة فرئيس المؤسسة يتدخل في كل ميادين التسيير وتمثل المحور الأساسي في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم والتسيير وهو ما يعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرونة وتسيير دون تعقيد.

10- إرتفاع جودة الإنتاج: بالنظر لإعتماد المنشآت الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأنهما قرينة التخصص وتركيز العمل، ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الانتاج وفقا لأذواق المستهلكين وتبدلاتهم في المدى القصير.

11- إن صغر حجم هذه المؤسسات يسمح لها باختيار موقعها بسهولة أكبر من الصناعات الكبرى، ومنه تستطيع الانتشار في المناطق الداخلية مقترية من أسواق يصعب على المؤسسات الكبيرة بلوغها إلا بتكلفة مرتفعة الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة تنافسية في هذه الأسواق<sup>(2)</sup>.

#### المطلب الرابع: مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنتشر المؤسسات الصغيرة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، الصناعي، الخدماتي، التجاري، المقاولات، الزراعي.

(1) - سيد سالم عرفة، "الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة"، دار الرابحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1432هـ/2011م، صص 64-65.

(2) - كتوش عاشور، " تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17-18 أبريل 2006، ص ص 1034-1035.

أولاً- المجال الصناعي:

يتسع القطاع الصناعي للعديد من المؤسسات الصناعية الصغيرة من:

- 1- المؤسسات ذات المنتجات السريعة التلف: صناعة الثلج، الألبان، ومنتجات الألبان، الخبز، والحلويات والفطائر، تعبئة العصائر، صناعة حفظ العصائر واللحوم.
- 2- المنتجات التي تنتج سلعا ذات مواصفات خاصة حسب طلب المستهلك ( خياطة الملابس، ورش الأثاث الخشبي والمعدني، صناعة الطوب والبلاط)
- 3- المؤسسات ذات الأنشطة التي تعتمد دقة العمل اليدوي: الملابس المشغولة والمطرزة، صناعة الحرف والفخار، والأواني الزجاجية والنحاسية.
- 4- المؤسسات ذات المنتجات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة صناعة الألبان، المطاط، تقطيع الأشجار.
- 5- أخرى كصناعة الألبسة الجاهزة والأحذية الجلدية والبلاستيكية والأدوات والأواني المنزلية، لعب الأطفال، معدات النظافة، مواد الصناعة، ورش قطع غيار السيارات، الصناعات الخشبية، ومواد البناء.

ثانياً- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية:

ينحصر عمل المؤسسات الصغيرة في هذا المجال في:

- 1-المشروعات الزراعية: الفواكه، الخضرا، الحبوب، المشاتل، البيوت المحمية.
- 2- مشروعات المنتجات الحيوانية: تربية المواشي والأغنام والماعز والدواجن إقامة المعامل، معامل الجبن ومنتجات اللحوم والألبان والجلود والفراء.
- 3-الثروة السمكية: صيد الأسماك، إقامة مزارع، تربية الأسماك، مخازن تبريد الأسماك<sup>(1)</sup>.

ثالثاً- مجال الخدمات:

يؤدي المشروع الصغير دورا بارزا في قطاع الخدمات حيث أن هذا القطاع يتطلب صفات معينة على رأسها العلاقات الشخصية مع العملاء) من الصعب توافرها في غير المشروعات الصغيرة<sup>(2)</sup>.

(1) - نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-46.

(2) - أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارنة" الدار الجامعية الإسكندرية (مصر)، 2007، ص 37.

ومن أمثلة الأنشطة التي يقوم بها في هذا المجال: خدمات النقل والاتصالات، الخدمات الشخصية مثل خدمات تنظيف الملابس، والخدمات الصناعية مثل الخدمات التي تقدم للشركات والمؤسسات<sup>(1)</sup>.

#### رابعاً- مشروعات التجارة الصغيرة:

يوجد في التجارة ثلاث أنواع من المشروعات وهي مشروعات تجارة الجملة، مشروعات تجارة التجزئة، مشروعات الامتيازات للبيع بالتجزئة المتكاملة (مثل متاجر السلسلة والمتاجر الكبرى ومحلات البيع بالبريد) ونشير هنا إلى أن تجارة الجملة لم تعد تشهد نمواً مجارياً عدد السكان أو النمو في باقي القطاعات وذلك نتيجة سيطرة مؤسسات الامتيازات و ممثلوا المصانع ومحلات البيع بالتجزئة المتكاملة ولهذا يبقى المجال مفتوحاً للمشروعات التجارية الصغيرة التي تعمل على صعيد البيع بالتجزئة ومثل هذه المشروعات هي المحرك الأساس للنشاط التجاري في أي بلد<sup>(2)</sup>.

(1) - محمد صالح الخناوي، محمد فريد الصحن، "مقدمة في الأعمال والمال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص 71.

(2) - كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، "إدارة المشروعات الصغيرة" من الألف إلى الياء، دار الحامد للنشر، عمان، 2000، ص 46.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وأبعادها

1/ تعريف التنمية المحلية :

نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين، وبذلك كانت هناك محاولات عديدة لتعريفها نذكر منها :

لقد عرفت التنمية المحلية بأنها عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم فجوهر التنمية هو الكيفية التي يعالج بها المجتمع مشكلاته.<sup>1</sup> وتعرف التنمية المحلية على تلك العملية التي يمكن من خلالها قيام أهالي المجتمعات الصغيرة من مناقشة حاجاتهم ورسم الخطط المشتركة لإشباعها، ويتم خلالها التركيز على التحرك المجتمعي لحل المشكلات .

كما تعرف التنمية المحلية على أن نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، وليس معنى ذلك أن التنمية المحلية ينظر إليها من خلال منظور جزء منعزل عن استراتيجية التنمية بوجه عام، ولكن مشروعية هذه التنمية تنبع من إسهامها في التنمية الشاملة فضلا عن مواجهة مشاكلها المحلية وينبغي الإشارة إلى أن تقسيم المجتمع إلى أقاليم أو محليات لا يمكن أن يكون تقنيا للسياسة العامة، وإنما هو نوع من بث الفعالية والقدرة على الإنجاز في دوائر أقدر على تطوير الحكم المحلي، ليتمكن من خلال لا مركزية القرار أن يتوصل إلى الفعاليات المباشرة لتنفيذ المشروعات في ضوء الإمكانيات وتحت مظلة المبادئ العامة التي تشكل توجهات التخطيط الشاملة.<sup>2</sup>

ويمكن تعريف التنمية المحلية على أنها " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.<sup>3</sup>

وهناك تعريف آخر للتنمية المحلية يشير إلى أنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية، واقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفرد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة .

<sup>1</sup> - وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية لتنمية المحلية في الجزائر. رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2101، ص 52.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 52.

<sup>3</sup> - وفاء معاوي، مرجع سابق، ص 53

والتنمية المحلية تعتمد أساسا على الجهد المشترك ما بين الحكومة والمواطنين في كل العمليات، حتى تكون الجهود متكاملة ومتناسقة وذات هدف مشترك، فهي عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع. ومن هذه التعريف يمكن استخلاص تعريف إجرائي "مجموعة الأساليب الإدارية الملائمة في تشغيل الجهاز الإداري ومواجهة مشكلاته بما يحقق الإنماء الاقتصادي الفعال ويحافظ على موارد الدولة".<sup>1</sup>

نخلص في الأخير إلى أن التنمية المحلية باعتبارها رافدا ضروريا من روافد التنمية الشاملة، تعتمد أساسا على سكان المجتمع المحلي أنفسهم باعتبارهم اقدر على التعبير عن احتياجاتهم ومشكلاتهم بغرض خدمة المجتمع واستدامة تنميته فهي عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل، تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، ويمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.<sup>2</sup>

2/ أبعاد التنمية المحلية .

**البعد الاقتصادي :** تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من اجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا ، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي ولهذا فنجد ان المنطقة التي تحدد مميزاتا مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من اجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أف ا رد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي ، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء الاستهلاك المحلي أو لتوزيع إلى الأقاليم الأخرى ، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات و المستشفيات... الخ. هذه الهياكل القاعدة بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فأنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأف ا رد القاطنين بذلك الإقليم ، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من اجل الاستثمار بهذه المنطقة.<sup>3</sup>

**البعد الاجتماعي :** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان بشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع ، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حيز الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة ، وعليه نجد أن تستخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنيل و

1 - محمد الطاهر عزيز، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية. رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة ورقلة، 2119، ص 04.

2 - وفاء معاوي، المرجع السابق، ص 53.

3 - احمد غربي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر. محاضرة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2101، ص 7.

ينبذ الجريمة ومحا لوطنه ومن منطقته، وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم والصحة والأمن... الخ. كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجاباً أو سلباً.<sup>1</sup>

البعد البيئي : أن تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلاً بالاحتباس الحراري وفقدان طبقت الأوزون ونقص المساحات الخضراء واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل البيئة تتعدى الحدود الجغرافية للدول والدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم ، وعلى أثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، ومن أهداف المؤتمر الرئيسية الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم المسائل التي تطرق لها المؤتمر هي وضع استراتيجيات واجراءات لتحقيق تنمية مستدامة .

ومن أسس الاقتصاد التقليدي أيضاً أن الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشراً لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني كما أن الاقتصاد البيئي التقليدي أشار إلى مشكلتين ، الأولى مشكلة الآثار البيئية و الثانية الإدارة السليمة للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية غير متجددة بين الأجيال).<sup>2</sup>

يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف أما تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وفي الأخير يمكن الجزم بان التنمية المحلية مجبرة بمراعاة الأبعاد الثلاث الاجتماعية الاقتصادية والبيئية حتى تعود بالنفع العام على المجتمع.

**المطلب الثاني : عوامل التنمية المحلية .**

إن للتنمية المحلية عوامل عدة اقتصادية اجتماعية سياسية... ، ولعل من ابرز العوامل هو مشاركة المجتمع في عملية التنمية المحلية ، ويمكن حصر هذا العامل في نقاط أساسية وهي كالتالي :

- وضع أهداف محددة وواضحة لتنمية المجتمع المحلي تنسجم مع احتياجاته الحقيقية وأولوياته.
- النظرة الإيجابية إلى المجتمع المحلي وقدراته على إحداث التنمية الشاملة باستخدام الموارد المحلية المتاحة، وبطرق وأساليب تلاؤم الظروف المحلية السائدة، وتعزز اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لإحداث التغيير.
- الاهتمام بدوافع وتطلعات أفراد المجتمع الإنسانية وعدم التركيز على النواحي المادية فقط ، مع مراعاة العادات والتقاليد ومواقف أفراد المجتمع وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وأنماط حياتهم.
- النظر إلى المجتمع المحلي نظرة شاملة تأخذ بالاعتبار أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة.
- التعليم والتدريب النابع من احتياجات حقيقية لأفراد المجتمع المحلي وتجارب وخبرات واقعية لهم.
- الاستفادة من خبرات المختصين في مجالات التنمية المجتمعية الشاملة.
- التدريب النابع من احتياجات وتجارب وخبرات حقيقية لأفراد المجتمع.

1 - احمد غربي، مرجع سابق، ص 08.

2 - نفس المرجع ، ص 09.

وبالإضافة إلى ذلك هناك عدة عوامل أخرى يمكن الإشارة إليها فيما يلي :

المطلب الثالث : مؤشرات التنمية المحلية .

إن للتنمية المحلية عدة مؤشرات منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ويتضح ذلك فيما يلي :

المؤشرات الاقتصادية :

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: إذا كان نصيب الفرد من معدل الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو السكان . فإن الدولة تكون قد حققت نمواً اقتصادياً والعكس صحيح.<sup>1</sup>

الفقر: يتم اللجوء عادة إلى مؤشر خط الفقر لمعرفة نسبة السكان الذين يعيشون علي أقل من دولار واحد في اليوم، وإذا تمكنت الدولة من تقليل نسبة الفقراء في المجتمع فإن ذلك يعد مؤشراً علي نجاح التنمية أما إذا زاد عدد الفقراء في الدولة يعد مؤشراً علي فشل التنمية.<sup>2</sup>

المؤشرات الاجتماعية :

معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين. وهو عبارة عن النسبة المئوية للأشخاص البالغين من العمر 15 سنة فأكثر الذين لا يستطيعون قراءة أو كتابة جملة بسيطة وقصيرة. وهو يعبر عن مدى انتشار الأمية في المجتمع ، فكلما قلت نسبة الأمية في الدولة دل ذلك علي ارتفاع مستوى التنمية الاجتماعية فيها كفرنسا وبريطانيا التي بلغت نسبة الأمية فيها أقل من 1 %.<sup>3</sup>

عدد السكان لكل طبيب : يدل هذا المؤشر علي مدى توافر العدد الكافي من الأطباء لتقديم الرعاية الصحية للسكان على اعتبار أنه كلما قل عدد السكان لكل طبيب دل علي تحسن إمكانية الحصول على العلاج المناسب ، فمثلاً بلغ عدد السكان لكل طبيب حسب إحصائية عام 2005 في الولايات المتحدة 182 نسمة لكل طبيب وفي فرنسا 304 نسمة لكل طبيب ، لذلك تسعى الدول إلي زيادة عدد الأطباء لكي يتمكن السكان من تلقي العلاج دون انتظار طويل وليتمكن الأطباء من العمل بهدوء بعيداً عن الضغط الكبير.<sup>4</sup>

معدل النمو السنوي للسكان: إذا زاد معدل النمو السكاني في الدولة عما هو متوافر للسكان من خدمات ومتطلبات الحياة الأخرى فهذا يعني عدم تحقيق التنمية لأهدافها كما هو الحال في معظم الدول النامية ، وأما إذا استطاع الفرد الحصول علي ما يحتاجه من خدمات فهذا يدل على تحقيق التنمية لأهدافها.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - محمد عدنان وديع ، التنمية و مؤشرات التنمية واستراتيجيات التنمية <http://www.sef.ps> ساعة الدخول : 10.05 بتاريخ : 2019/05/05 .

<sup>2</sup> - المرجع نفسه .

<sup>3</sup> - المرجع نفسه .

<sup>4</sup> - محمد عدنان وديع، مرجع سابق.

<sup>5</sup> - مرجع نفسه

أمد الحياة : ويقصد بها العمر المتوقع للفرد عند ولادته ، فالدول التي يرتفع فيها أمد الحياة للفرد يدل على ارتفاع مستوى التنمية خاصة في مجال الغذاء ومجال الصحة كما هو في الدول المتقدمة فمثلا يصل أمد الحياة في اليابان إلى 82 سنة.<sup>1</sup>

#### المطلب الرابع : مظاهر التنمية المحلية .

لتنمية المحلية مظاهر عدة سواء متعلقة بالإدارة أو المواطن والعلاقة بينهما والتي يمكن توضيحها كالآتي :  
توفر الخدمات الاجتماعية : إن الغرض من إنشاء أي إدارة لخدمة المواطن وذلك بتقديم خدمات لكافة فئات وشرائح المجتمع وتوفير مختلف التجهيزات الملائمة في مختلف المرافق التي تقدم خدمات وكذا مراعاة حسن الاستقبال في توفير تلك الخدمات مع التركيز على الجانب السيكولوجي للمواطن.<sup>2</sup>

توازن بين الموارد والنفقات : حيث تتوفر لدى الجماعات المحلية الموارد المالية الكافية و انسجامها مع النفقات التي تعرف ارتفاع وانخفاض مستمر ، وهنا يبرز هذا التوازن الذي يعتبر من ابرز المظاهر للتنمية المحلية كما يعتبر المورد المالي كأداة لتسيير الجماعات المحلية ونخص بالذكر البلديات.<sup>3</sup>

استعمال وتوفر التقنيات الحديثة : يقصد بذلك توفر كافة الوسائل الحديثة على مستوى الإدارة المحلية وذلك بهدف تسيير الشؤون المحلية باحترافية وكفاءة عالية مع التكوين الجيد للموظفين للتعامل مع هذه التقنيات الحديثة بطريقة جيدة تسهل سير الإدارة.<sup>4</sup>

الإعلام : يلعب الإعلام دور كبير في عملية التنمية المحلية باختلاف وسائله ( راديو، تلفزيون ، الصحافة) بحيث يقضي على العزلة التي تفصل المواطن عن الإدارة وذلك بتزويده بمعلومات تفيد بههدف تجسيد ما يريد الوصول إليه.

1 - مرجع نفسه .

2 - وفاء معاوي، مرجع سابق، ص 94.

3 - مرجع نفسه ، ص 94.

4 - نفسه

## خلاصة:

خلال تحليلنا لمجموعة من تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من بلدان العالم، ظهر لنا بوضوح الغموض الذي ما يزال يكتنف تعريفها فإعطاء تعريف لهذه المؤسسات يعتبر عنصراً هاماً لوضع برامج وسياسات الدعم لها والتي يجب أن تعد وفقاً لظروف كل دولة تبعاً للأهداف التي تصبو لتحقيقها وحسب إمكانياتها ورغم اختلاف هذه التعاريف حسب ظروف كل بلد إلا أنه عادة ما تشير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأعمال التي تمارس نشاطاتها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية، وقد تشمل عدد من العمال أو لا تشمل وهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها وانخفاض رأس مالها، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى أنواعها وأهم مجالات نشاطها ومنها المجال الصناعي والزراعي ومجال الخدمات.

ثم ارتأينا إلى ماسبق ذكر مصادر وأساليب التمويل والتي من بين أساليبها التمويل بالصيغ الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والنامية مجالات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم إلى تعدد المصادر والأساليب التمويلية التي تسعى من خلالها الدول إلى تمويل هذه المؤسسات وصولاً إلى أهمية هذه المؤسسات في الدول المتقدمة والنامية وأهم المشاكل والمعوقات التي تقف أمام هذه المؤسسات والتي تبطئ من عملها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعي بالإضافة إلى أهم تحدياتها.

وكحوصلة شاملة وجدنا أنه بالرغم من إختلاف المختصين والباحثين حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات بسبب تعدد المعايير والأسباب المراد بها هذا التعريف وكذا الأشكال التي يمكن أن تكتسبها هذه المؤسسات إلا أنهم أجمعوا على الأهمية البالغة التي تكتسبها في البنية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات التي تعاني من الاختلالات في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة على ضرورة دعم وتنمية هذه المؤسسات لمواجهة المشاكل والتحديات التي تواجهها.

# الفصل الثاني

## الاستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد

- المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستراتيجيات دعمها
- المطلب الأول : نبذة تاريخية عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- المطلب الثاني : آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- المطلب الثالث : العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- المبحث الثاني : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- المطلب الأول : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاقتصادي
- المطلب الثاني : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاجتماعي
- المطلب الثالث : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد البيئي والايكولوجي
- المطلب الرابع : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد السياسي والثقافي
- المبحث الثالث : تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية في الجزائر
- المطلب الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل
- المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة
- المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات
- المطلب الرابع : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية

خلاصة

تمهيد:

تتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محيط اقتصادي كلي مستقر تسوده سياسة قائمة على تشجيع الاستثمار بغرض تحفيز التنمية، وفي ظل التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من نظام الاقتصاد المخطط إلى نظام الاقتصاد الحر شهدت الجزائر منذ مطلع التسعينات حركة إصلاح واسعة استهدفت تغيير المناخ الاقتصادي وآليات العمل وثبتت من خلالها سياسات تنموية تعتمد على مشاريع تتميز بكثافة اليد العاملة وقلّة رأس المال.

من أجل هذا قامت الجزائر بوضع إستراتيجية متكاملة هدفها تنمية هذه المؤسسات ومحاربة المعوقات التي تواجهها نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في تحقيق متطلبات التنمية في الجزائر.

سننطلق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستراتيجيات دعمها.

المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثالث: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر.

### المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإستراتيجيات دعمها.

لقد أدركت جميع دول العالم وخاصة النامية منها، أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آخذين بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين تلك المؤسسات في البلدان الصناعية المتقدمة قياسا بوضعيتها في البلدان النامية من حيث رأس المال، وقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميته الكبيرة في دفع عجلة التنمية.

### المطلب الأول: نبذة تاريخية عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تعود نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث تلعب دورا فرعيا ملحقا للشركات الكبرى الفرنسية وابتداء من سنة 1958 وفي إطار المخطط الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة أصبحت هذه المؤسسات تعمل لأجل تطوير صناعة محلية تخدم المستعمر، وذلك من خلال الأرباح التي تحققها بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة بالإضافة إلى توفير السلع للمعمرين و الإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد فرنسا<sup>(1)</sup>.

ويمكن تقسيم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى 3 مراحل :

\* المرحلة الأولى من 1963 إلى 1982.

\* المرحلة الثانية 1982 إلى 1988.

\* المرحلة الثالثة 1988 إلى غاية يومنا هذا.

### أولا- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 1963-1982:

كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون بعد الاستقلال من مؤسسات صغيرة وتم إسنادها للجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب كما أنها ومنذ 1967 أصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية. تم إصدار القانون الأول للاستثمار في 1963، وهذا لمعالجة عدم الاستقرار المحيط الذي عقب الاستقلال، ولم يكن له أثر ضعيف تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(1) - بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف (الجزائر)، 17 و 18 أبريل 2006، ص 767.

أما قانون الاستثمار الذي صدر سنة 1966، كان يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية الحيوية.

واعتبرت في الحقيقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما كمكمل للقطاع العام الذي كان له الدور المحرك للسياسة الاقتصادية وتنمية الدولة طبقا لإستراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الاقتصاد المركزي آنذاك وخلال كل هذه الفترة 1936-1982 لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص والذي لم يعرف سوى بعض التطور على هامش المخططات الوطنية بالإضافة إلى ذلك فإن تشريع العمل كان صارما، والأكثر من هذا فقد تم إغلاق التجارة الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذه الوضعية أدت إلى الحذر التكتيكي لرأس المال الخاص المستثمر حسب الظروف التي توجه السياسة، كانت المجالات الخاصة التي تم الاستثمار فيها تحتاج إلى تحكم تكنولوجي قليل وتحتاج أيضا إلى عدد ضئيل من اليد العاملة المؤهلة وبصفة عامة التوجه كان ملائما نحو قطاعات التجارة والخدمات أين استمر الخواص الاستثمار فيها، أما في الصناعة فإن رأس المال الخاص تبنى إستراتيجية لاستيراد للمواد الاستهلاكية النهائية المواد الغذائية و النسيج، مواد البناء<sup>(1)</sup>.

### ثانيا- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1982-1988:

خلال هذه الفترة وحسب الأهداف المسطرة والمخططة فإن هناك إدارة للتأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتضح هذه الوضعية والتي ترجمت في إطار صدور قانون التنظيم الجديد والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني قانون (1982/08/21) الذي منح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الإجراءات منها:

1- حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية.

2- القبول المحدد للترخيصات الشاملة للاستيراد، وكذلك لنظام الاستيراد بدون دفع.

وفي عام 1983 تم إنشاء ديوان للتوجيه لمتابعة الاستثمار الخاص وكان تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية في نفس الوقت وكان من مهامه الأساسية.

(1) ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص ص 122 - 123.

إنطلاقاً من سنة 1990 برز تدريجياً مبدأ جديد قائم على الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق التنمية إذ أن المؤسسات الجزائرية العمومية منها الخاصة ستعامل من الآن فصاعداً نفس المعاملة بعد إلقاء كل الاحتكاكات وتحرير التجارة الخارجية وقد أنشأت الجزائر وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ 18 جويلية 1994<sup>(1)</sup>.

ومن أجل القيام بالتصحیحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمارات أصدرت السلطات العمومية في 2001 الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار رقم 01-03 في 20/08/2001 وقانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ذلك تم خلق صندوق لدعم الاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، وهذا من أجل: 1- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين.

## 2- تقديم خدمات إدارية.

أما قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يعرف ويحدد إجراءات التسهيلات الإدارية في مرحلة إنشاء المؤسسة كما تم إنشاء صندوق لضمان القروض المقدمة من طرف البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إتباع الدولة لهذه السياسة لمساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض بهذا القطاع وتوجه الجزائر إلى دعم هذا القطاع يعود لتمييزه بعدة مميزات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتذكر من هذه الميزات ما يلي:

1- بأنها تستعمل تقنيات بسيطة.

2- بقدرتها على توفير العمل حيث هذه المؤسسات أكثر قدرة على امتصاص العمالة نظراً لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل، كما أنها توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة، إضافة إلى أنها أصبحت ملاذاً للخريجي الجامعات في ظل تغيير مفاهيم العمل الحر، وانتشاراً ثقافة الاستثمار<sup>(2)</sup>.

3- توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات مناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية وتأمين تكاملها مع القطاع العمومي.

4- تأمين تكامل أحسن للاستثمار الخاص بسيرورة التخطيط.

(1) عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 05/06/2013، ص 3.

(2) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-127.

ومن قانون الاستثمارات لسنة 1988 إعترفت بأن القطاع الخاص ولأول مرة بعد الاستقلال له دوره في تجسيد أهداف التنمية الوطنية.

إن استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة قد استمر في التوجه أساسا نحو فروع الأنشطة من الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية. ومن ناحية أخرى عرفت المناولة تطورا ضعيفا كان من المفروض أن تكون مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فخلال الفترة الممتدة من (1963-1988) لم تعرف أي ترابط أو التحام للقطاعات العمومية والخاصة والذي يسمح لها بتنمية علاقة الشراكة في مجالات المناولة<sup>(1)</sup>.

### ثالثا- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1988 إلى غاية يومنا هذا:

في 1988، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر، تم اختيار التوجه نحو اقتصاد السوق وبالتالي تم وضع إطار تشريعي جديد بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية، هذا الإطار وضح الأهداف العامة التالية:

- 1- تعويض الاقتصاد الموجه باقتصاد السوق
  - 2- البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية وإخضاعها للقواعد التجارية.
  - 3- تحرير الأسعار.
  - 4- استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر<sup>(2)</sup>.
- عرفت هذه المرحلة صدور العديد من القوانين التي كان لها انعكاس على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمها:

- 1- قانون رقم 29/88 المؤرخ في 19/07/1989 الذي وضع الاحتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية وفتح أبوابه على وجه القطاع الخاص.
- 2- قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقروض الذي يضم حركات رؤوس الأموال وتشجيع على أشكال الشركات دون أي استثناء.
- 3- تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من

(1) بوهزة محمد بن يعقوب، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، ماي 2003، ص ص 3-5.

(2) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 125.

المؤسسات الخاصة حيث شهد عددها تطورا في بالغ الأهمية ابتداء من سنة 2000 وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة أخرى<sup>(1)</sup>

وقبل أن نتطرق إلى الإحصائيات يجب أن نذكر أهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تدخل في الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات والصناديق الخاصة بتمويل ومرافقة الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

**1- المؤسسات الخاصة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة).

**2- المؤسسات العامة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**3- الصناعات التقليدية:** وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة وقد حدث تعديل وزارى فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة بذلك تكون قد خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ابتداء من سنة 2010، حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي<sup>(2)</sup>.

ومن خلال الجدول الموالي ندرس تطور هذه التقسيمات الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية نهاية السداسي الأول من 2013.

(1) قدي عبد المجيد، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 18 و 19 أبريل 2012، ص 4.

(2) سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات والحلول، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة (الجزائر)، بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، ص 6.

جدول رقم(05): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى نهاية السداسي الأول 2013.

السنوات	2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المؤسسات الخاصة أشخاص طبيعة + معنوية	225449	8.42	245842	9.05	269806	9.75	293946	8.95	392013	33.36	455398	16.17	482892	6.04	511856	6.00	550511	7.55	578586	7.55
نشاطات الصناعة التقليدية	86732	8.62	9.6072	10.77	106222	10.56	116347	9.53	126887	9.06	169080	33.25	135623	19.79-	146881	8.30	160764	9.45	168801	9.45
المؤسسات العمومية	778	1.27	874	12.34	739	15.45-	666	9.88-	626	6.01-	591	5.59-	557	5.75-	572	2.69	557	2.62-	547	2.62-
المجموع	312959	8.45	342788	9.53	376767	9.91	410959	9.08	519526	26.42	625069	20.32	619072	0.96-	659309	6.50	711832	7.97	747934	7.97

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية، مدونة المؤشرات الإحصائية للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطور القطاع خلال الفترة 2003-2008، ص3.

2- Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement "Bulletin d'information statistique de la PME 2010", (Direction général de la veille stratégique des études économique et des statistique n° 18) ، p08.

3-Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement "Bulletin d'information statistique de la PME avril 2013", (Direction général de la veille Avril 2013، n° 22), p10.

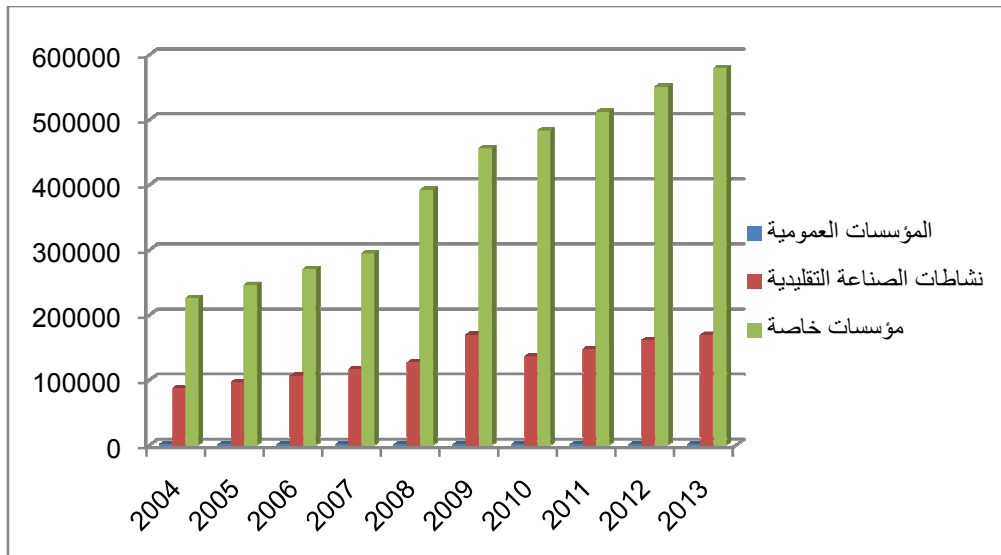
4- Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement "Bulletin d'information statistique de la PME Donnée du 1<sup>er</sup> semestre 2013, ( Direction général de la veille novembre 2013, n° 23, p 10 .

نلاحظ من خلال قرائتنا للجدول السابق أن عدد المؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية ضمن مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من 74%، تليها الصناعة التقليدية بأكثر من 99% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتبرز الأرقام السابقة تطورا سنويا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2004- إلى نهاية السداسي الأول 2013، حيث نلاحظ مدى تطور هذه المؤسسات في الجزائر، حيث زاد العدد ما بين 2004-2005 بنسبة 9.53% إلى أن وصل إلى 26.42% ما بين 2007 و 2008 وذلك نتيجة التوسع الحاصل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدعم المقدم من قبل السلطات العمومية لتشجيع القطاع الخاص والمبادرة الحرة والفردية.

وعلى عكس القطاع الخاص نجد أن مؤسسات القطاع العام قد عرفت تراجع كبير فمن 778 مؤسسة سنة 2004 إلى 547 مؤسسة في نهاية السداسي الأول من 2013، وهذا راجع إلى توقف العديد منها وتطبيق سياسة خصوصية المؤسسات.

الشكل رقم(02):تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2004 الى نهاية السداسي الاول من 2013



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول.

## المطلب الثاني: آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن من أهم التساؤلات التي تطرحها عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق هو سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها حتى تتمكن من أداء دورها في التنمية ولما لهذه المؤسسات من أهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة اتخذت الجزائر العديد من الآليات الهادفة إلى تنمية هذا القطاع وتمثل هذه الآليات في:<sup>(1)</sup>

### أولاً - إنشاء هيئات داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من أهم هذه الآليات نجد:

#### 1- وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار "MIPMEPI"

**Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement**

في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت الجزائر في سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم رقم: 211/94 المؤرخ في: 18 جويلية 1994، لتوسع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 190/00 المؤرخ في 11 جويلية 2000، تم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم إنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، لتدعم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>(2)</sup>.

#### 2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ":

**Agence Nationale de Soutien a l' Emploi Jeunes**

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وقد أنشئت سنة 1996، ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة، وتقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية:

1- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول.

(1) عبد اللاوي مفيد، مرجع سبق ذكره، ص 03.

(2) شريف بوقصبة، علي بو عبد الله، واقع وافاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 05-06/05/2013، ص 06.

- ب- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات التخفيضات في نسب الفوائد.
- ج- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.
- د- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.
- هـ- تقديم الاستثمارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.
- و- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وإنجازها واستغلالها.
- ي- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيز وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتحديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم<sup>(1)</sup>.

### 3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI":

#### Agence Nationale de Développement de l'Investissement

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 2001 في شكل شبك وحيد غير ممرکز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن، وتحوّل الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة أو توسع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل وهيكلية المؤسسات ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على التجهيزات المستوردة وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار<sup>(2)</sup>.

### 4- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC":

#### Caisse Nationale des d'Assurance Chômage.

هذا الصندوق الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/ 188 المؤرخ في جويلية 1994 أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة

(1) صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، 2004، صص 32-33.

(2) عبد الفتاح بوخمحم، و صندرة سايبي، دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة التجارية الجزائرية، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 7، العدد 3، 2011، ص 402.

الاقتصاد في مرحلة التسعينات كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل<sup>(1)</sup>.

## 5- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة "ANGEM":

### Agence nationale De Gestion Micro crédits

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهو بمنزلة آلية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة، إذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85% من الديون وفوائدها في حالة فشل المشروع الممول، كما أنها تؤدي دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها مصدرا مهما من مصادر التمويل ومجموعة من صناديق أخرى، تسهم كلها في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بفضل الدراسات المقدمة، والمتابعة المستمرة لنشاطاتها من أجل استمراريته كما تسهم في استثماراتها المستقبلية في بعضها<sup>(2)</sup>.

## 6- وكالة التنمية الاجتماعية:

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشأت سنة 1994 وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان. ومن أهم وظائفها نذكر:

- ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة.
- تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتاد والأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحر، وتطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.
- وقد كانت مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة<sup>(3)</sup>.

(1) علوي عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10 سنة 2010، ص 182.

(2) بن عنتر عبد الرحمان، واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص ص 157-158.

(3) صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 38.

## 7- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "FGAR":

### Fonds de Garantie de crédits aux PME

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 بهدف ضمان القروض للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتولى الصندوق ما يلي:

أ- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:

- إنشاء المؤسسات.

- تجديد التجهيزات.

- توسيع المؤسسات.

ب- تسيير الموارد الموضوعة تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ج- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.

د- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.

هـ- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

و- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ي- ضمان الاستشارة والمساعدة لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمان الصندوق.

كما كلف بالقيام بالمهام التالية:

أ- ترقية الاتفاقيات المتخصصة بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

ب- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في

إطار ضمان الاستثمارات<sup>(1)</sup>.

(1) - محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص ص

## ثانيا- برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

في إطار برامج التنمية الشاملة المعتمدة (2001-2014) أقرت الحكومة الجزائرية برامج هامة لترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان لها الأثر على هاته الأخيرة، فخلال الفترة (2002-2009) شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدل نمو بلغ 9% سنويا وهذا راجع إلى سياسة الدولة في تشجيع هذا النوع من المؤسسات لا سيما المخطط الخماسي (2005-2009) الذي كان يهدف إلى إنشاء 100 ألف مؤسسة متوسطة وصغيرة.

كما اعتمدت الحكومة الجزائرية هدف ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع قطاع خارج المحروقات بإنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة وتأهيل 20 ألف مؤسسة من هذا النوع من المؤسسات عبر المخطط الخماسي (2010-2014).

انطلاقا مما سبق يمكن توضيح أهم الإجراءات المتخذة في إطار هذه البرامج كما يلي:

1- إنطلاقا من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أقرت الحكومة الجزائرية عدة تسهيلات مالية وإجراءات لتنويع العروض المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

- أ- إضافة إلى ضمانات كلا من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة وصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ( هذا الأخير الذي تم رفع سقف ضمانه المالي من 50 إلى 250 مليون دينار) تم إدراج ضمان للدولة، وإنشاء صناديق ضمان متخصصة: السياحة البيئية، التكنولوجيات الجديدة.
- ب- إنشاء صناديق الاستثمارات المحلية وشركات رأس المال المخاطر.
- ج- تكوين الموارد البشرية للمؤسسات البنكية.

2- إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية لتطوير اليقظة الاقتصادية والتكنولوجية وبالتالي ضمان أفضل تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم مهامه<sup>(1)</sup>:

- أ- اليقظة الاقتصادية والتكنولوجية.
- ب- اقتراح للسلطة العمومية إجراءات إنقاذ مساعدة، ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

(1) - شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 07-08.

3- في إطار ترقية هذا النوع من المؤسسات وضعت الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) برنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الخماسي (2010-2014) لتحسين تنافسية هذه المؤسسات، بما يفوق 386 مليار دينار.

4- في إطار ترقية الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم اتخاذ الإجراءات التالية:

أ- اختيار سنويا 03 احسن مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبدعة في منتجاتها أو تسييرها وتشجيعها ماليا في حدود 600 ألف إلى مليون دينار.

ب- تنظيم منتدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات سنويا لتحقيق التقارب بين الباحثين وهذه المؤسسات.

5- إنجاز عدة هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أن نوضحها كما يلي:<sup>(1)</sup>

الجدول رقم (06): وضعية انجاز هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2005-2014.

المشاريع	البرنامج الخماسي 2005-2009			البرنامج الخماسي 2010-2014
	المشاريع المسجلة	المشاريع المنجزة	مشاريع في طور الإنجاز	
مراكز التسهيل	33	15	18	04
مشاكل المؤسسات	17	10	07	10
المجموع	50	25	25	14

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معطيات 2011، رقم 20، طبعة مارس 2012، ص32.

ثالثا- الإستفادة من الاتفاقيات المبرمة:

حيث قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

(1) - شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 08.

### 1- برنامج ميدا (MEDA) لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعاون الدولي:

تبت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية مشروع خاص بتأهيل هذه المؤسسات بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، تجسد أساس هذا التعاون في برنامج ميدا (MEDA)، والذي يعتبر الأداة الأساسية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لتفعيل الشراكة أورو متوسطة، وفي هذا الشأن تم تخصيص ما لا يقل عن 66445000 أورو كغلاف مالي لتطبيق برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منه 57 مليون أورو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم البرنامج والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدأ تطبيقه منذ أكتوبر 2000 ومدة صلاحية البرنامج 05 سنوات.

### 2- برنامج الهيئة التقنية الألمانية (GTZ):

ينبثق هذا البرنامج عن تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية، ويهدف إلى الرفع من تنافسية المؤسسات وتأهيلها لاقتحام الأسواق الأجنبية والتكوين في مجال التسيير.

3- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية: في إطار التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية تم منح المساعدة المالية لترفيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويهدف هذا التعاون إلى المساهمة في تقوية وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدماجها في الاقتصاد الوطني وتحسين محيطها.

### 4- التعاون الدولي الثنائي:

هناك العديد من برامج التعاون الثنائي وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفرنسا، إيطاليا، تركيا، إسبانيا، كندا، وتجلى أبرز صور هذا التعاون في:

#### أ- التعاون مع فرنسا:

في إطار التعاون الجزائري الفرنسي تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشطا اقتصاديا، ويتم التحضير لمشروع تعاون المجلس الجهوي Alpes R.home مع مجموعة من ولايات الشرق الجزائري (سطيف، عنابة، قسنطينة).

## ب- التعاون مع إيطاليا:

حيث يتم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية للنشاطات المنتجة يوم 18 أبريل 2002 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة (إنشاء مشاتل، مراكز التسهيل وآليات مالية حديثة)<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على الرغم من أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني والاهتمام الذي توليه له السلطات الجزائرية ولتطويره، إلا أن هذه المؤسسات لازالت تواجه العديد من العوائق التي تعترض سبيل عملها وتطورها، ورغم ما حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في مجال النمو والمساهمة في التنمية الوطنية وفي تكوين الناتج الداخلي الخام، إلا أنها لم تحظ بعد بالعناية الكافية في معالجة العوائق التي تعترضها، والتي تختلف حسب درجة شدتها وارتباطها بمراحل نمو المؤسسة المختلفة فنجد:

#### أولاً- العوائق الإجرائية (الإدارية والقانونية):

يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية تتمثل خاصة في تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين السارية وعدم الشفافية واحترام النصوص، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية:<sup>(2)</sup>

1- البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها مما يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات ونقص الإعلام، وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة، فعلى سبيل المثال: يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتاً طويلاً وتقديم أكثر من 18 وثيقة، والمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى 05 سنوات.

إذن فمشكل البيروقراطية يشكل أكبر حاجز تتحطم عليه إدارة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية<sup>(3)</sup>.

(1) - عبد اللاوي مفيد، مرجع سبق ذكره، ص 05.

(2) - سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات والحلول، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(3) - صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 41،

- 2- عدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل: البنوك، الإدارات العمومية، الصناديق الوطنية... الخ.
- 3- نظام قضائي ثقيل ومعرقل، ونقص خبرة القضاة خاصة من الناحية التجارية.
- 4- ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية فهي لا تتماشى مع الأنظمة الحديثة لإدارة الأعمال واقتصاد السوق والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة غياب سياسة تكوينية واضحة ومنهجية لفئة الإطارات.
- 5- نقص خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري والمالي وحتى الإمكانيات وتمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بأتماط تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تسوده المنافسة مع غياب تأهيل فعال وسريع لها<sup>(1)</sup>.

### ثانيا- الإئتمان:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل أي حصولها على الموارد اللازمة للقيام بالمشروع أو تسويق منتجاتها أو تكوين مستخدميها ويرجع السبب في ذلك إلى:

#### 1- البحث عن الإستقلالية المالية:

حيث نجد أن صاحب المشروع يربط مفهوم الاستقلالية في الموارد المالية اللازمة باستقلالية إتخاذ القرار وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقا أمام حرية إتخاذ القرار ولعل تخوفه في هذا الشأن يعزي إلى وضع أمواله موضع الخطر في كل قرار يرى فيه اشتراكا مع أي متعامل أجنبي خارج عن المؤسسة، كما يمكن أن يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المؤسسة ذاته (ثقافة مالية ومصرفية).

- 2- ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط والقضاء الاقتصادي الجديد، فعلى الرغم من الحديث عن إجراءات دعم مالي وتشجيع وتحفيز الاستثمار والشراكة، فإن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، حيث يعكس اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:
- 3- غياب ونقص شديد في التمويل طويل الأجل.

(1) - سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول، مرجع سبق ذكره، ص10.

4- المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة ومن ثم فإن معالجة الملفات خاصة بالنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني تعاني من تأخر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ ونقل الملفات إلى العاصمة.

5- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد فيها المؤسسة بالإعفاءات.

6- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.

7- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان بسبب عدم الاستقلالية النسبية وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس ويضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفائدة وحجمها الضئيل مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض.<sup>(1)</sup>

### ثالثا- العوائق المتعلقة بال عقار:

يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكتملة وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار بحث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ووكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والوكالات العقارية وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لغياب سلطة إتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره فضلا عن ارتباط التحفيزات المقدمة للمستثمرين من خلال تخصيص أراضي بأسعار منخفضة، تؤدي إلى تزايد المضاربة على الأراضي التي تحول دون تنفيذ تعهدات الاستثمار<sup>(2)</sup>.

### رابعا- التكنولوجيا:

من بين العوائق التي تواجهها أيضا المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة مسألة الحصول على التكنولوجيا شأنها في ذلك شأن المورد البشري، وذلك لقلّة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة

(1) - غياط شريف، بوقوم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة دورها في التنمية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدول العربية تحت اشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسبية بن بوعلوي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006، ص 112.

(2) - صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 40-41.

أخرى وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرا صعب المنال، حتى إن ما يتوافر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.

#### خامسا- غياب ثقافة مؤسسية:

لا ريب أن ما حققته المجتمعات المتقدمة من اتجاهات ورفي يعود إلى ما توصلت إليه من نهضة وتطور علمي إذ بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجية تحقق لها الكثير من الانجازات، وجليد بالذكر هنا، أن إدارة المشاريع والأنشطة الاقتصادية والتجارية استقرت على قواعد مستوحاة من العلوم المختلفة، وإن كنا نلاحظ هنا أن نصيب المؤسسات الصغيرة ضعيف لدرجة لا يكاد يذكر، ومن ثم فلا مناص من إيجاد أداة تمكن من تنظيم دخول الفكر المؤسسي إلى هذا النوع من المؤسسات<sup>(1)</sup>.

#### سادسا- عوائق مختلفة:

تعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لعدة عوائق مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي وأخرى ناتجة عن محيطها الخارجي وسندكر منها:

1- نقص تمويل الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج والتي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية.

2- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنماط تسيير لا تتماشى ومتطلبات الاقتصاد التنافسي، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي للنشاط الاقتصادي فنجد مثلا أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفرق بين الحساب البنكي الشخصي للمسير المالك وحساب الشركة مما ينجر عنه الخلط في النفقات المنزلية ونفقات المؤسسة، وزيادة على ذلك تطبق تلك المؤسسات محاسبة تقليدية لا تقوم بإجراء عمليات الجرد الدوري .

3- عدم فعالية أساليب التكوين وخاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير واقتصاد السوق وإدارة الأعمال وتسيير المنتج وكذا تقنيات البيع والتصدير.

4- نمو وتطور القطاع غير الرسمي والممثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية والمداخل الطفيلية.

(1) - شريف غياط، محمد بوقوم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 139.

5- مشاكل البنية التحتية حيث مازالت شبكة الطرقات ضعيفة وتوجد الكثير من مناطق البلاد -إلى غاية يومنا هذا- في عزلة شبه تامة عن بقية المناطق الأخرى وخاصة في الجنوب.

6- غياب المعلومة الحقيقية الاقتصادية والتجارية يتمثل هذا في:

أ- بنك معطيات إحصائية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات.

ب- معطيات عن السوق الوطنية والجهوية والمحلية وحتى الخارجية.

ج- معلومات عن التطبيقات التجارية.

د- ضعف استعمال الأنترنت في ميدان عالم الأعمال<sup>(1)</sup>.

#### سابعاً- الصعوبات المرتبطة بالحماية:

بالرغم من الإجراءات التي اتخذت من أجل تحقيق الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمازال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الاشتراكات المفروضة على أرباب العمل.

#### ثامناً- الصعوبات الجمركية:

يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء و التعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من خارج حبيسة الموانئ و الحاويات لعدة شهور مما ينعكس سلباً على مردود هذه المؤسسات وخاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق الداخلي<sup>(2)</sup>.

(1) - سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(2) - فتات فوزي وعمراني عبد النور قمار: " واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 01، جامعة جيلالي ليايس بسيدي بلعباس، الجزائر، أبريل 2006، ص 40.

## المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في التنمية في الجزائر وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق بخصائص هيكلها الاقتصادية والاجتماعية ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكان، والنشاط الاقتصادي. بحيث سنتطرق إلى الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

### المطلب الأول: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاقتصادي.

على الرغم مما تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحديات ضخمة وخاصة في عصر العولمة وعصر التقنيات المعقدة وعصر الرأسمالية والعولمة التي تعتمد على المنافسة ونظام السوق المفتوح، إلا أنها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد، ومازالت أحد أهم روافد العملية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام و الدول النامية بشكل خاص بل أن بعض الدراسات والبحوث اعتبرها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني وخاصة بعد أن شهد هذا القطاع انتشارا واسعا في مختلف أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني<sup>(1)</sup>.

حيث أنها تعتبر أحد مجالات الاهتمام المتزايد في مختلف الاقتصاديات العامة والاقتصاد الجزائري خاصة ومن خلال التركيبة المالية والهيكلية والتنظيمية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي جعلتها تتمركز ضمن أولويات الإصلاح الجزائري بغية الوصول إلى المعدلات الاقتصادية والمستويات المعيشية المرجوة وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وعن طريق إحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج المحدودة وتلك التي تتميز بالندرة النسبية بالإضافة إلى قدرتها على تحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق ( الحضرية والريفية) عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم وذلك راجع إلى الخصائص والمميزات التي تؤهلها لاستثمار المزايا النسبية لكل منطقة والمساعدة على سد فجوات التنمية في الجزائر وتكلفة محدودة وسرعة متباينة وبالتالي الوصول إلى تنمية متوازنة شاملة<sup>(2)</sup>. بحيث يبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

(1) - هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2012، 1433هـ،

ص 63.

(2) - مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 91.

### أولاً- المساهمة في زيادة الناتج القومي:

حيث تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات بالتالي زيادة الناتج الوطني.

### ثانياً- قيامها بدور الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة:

عند مستويات معينة من الإنتاجية، من خلال كونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها كذلك الرافد الذي تصب فيه الصناعات الكبيرة منتجاتها وبهذا تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة، بما يعزز حالة التكامل الصناعي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وتنوع وتوسيع هيكل الإنتاج فضلا عن أن هذه المؤسسات هي بذور أساسية للمؤسسات الكبيرة.

### ثالثاً- وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية:

سواء كانت خامات غير مستثمرة أو سلعا نصف مصنعة، مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على حد سواء عند اعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية بما فيها الآلات المصنعة حاليا فضلا عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجاً لدى شعوب العالم<sup>(1)</sup>.

### رابعاً- دورها الايجابي في تنمية الصادرات:

تعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري، ويمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة<sup>(2)</sup>.

أما الجزائر فقامت برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات تستهدف رفع نسبة الصادرات الوطنية خارج النفط وهذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة

(1) - الأخضر بين عمر، علي بالموشي، " معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 05/06/2013، ص 7.

(2) - فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 71.

على إقحام الأسواق الدولية، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط<sup>(1)</sup>.

#### خامسا- تخفيض كلفة العمل:

تفهم هنا من زاوية صيانة وإعادة إنتاج قوة العمل لذلك تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها (نقل، مطعم، تسليية) والتي تنتقل إلى تكلفة الإنتاج، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مجالا يصعب على العمال التنظيم داخله فهم يقبلون بشروط أقل، مقارنة بالمؤسسات الكبرى، من حيث مستوى الأجور والنفقات الاجتماعية.

#### سادسا- إستخدام الموارد المحلية:

تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل وتترك عاطلة، فمن المعروف أن طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، فمن ثم فإن المدخرات القليلة لدى الأفراد والعائلات قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشروعات المفيدة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة كما تقوم باستغلال المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة وكذلك تصنيع المنتجات الثانوية المختلفة من المصانع الكبيرة، كما تقوم باسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تفيد في عملية الإنتاج وتعتبر كإقتصاد صرف الأموال.

#### سابعا- تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساعد في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي<sup>(2)</sup>.

(1) - بوسهمين أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر مرجع سبق ذكره ص 218،

(2) - شيوطي حكم، مرجع سبق ذكره، ص ص 215-216.

## المطلب الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاجتماعي.

يعد الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية، وإحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي أو الإقليمي وبذلك ينظر إلى الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه وسيلة للحد من البطالة نظرا إلى كثافة عنصر العمل به وانخفاض ما تستلزم من رأس مال لخلق فرص العمل كما أنه وسيلة للتقريب بين الدخول في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع وللتخفيف من حدة الفقر ونظرا إلى أهمية القطاع أي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية فقد أولته دول كثيرة ومنها الجزائر عناية تمثلت في إنشاء هياكل مؤسساتية للتخطيط والإشراف، ووضع برامج تنموية ولا شك أن الوقوف عند الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة كأداة فاعلة في التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، يجعلنا نبين دورها التنموي<sup>(1)</sup> على الصعيد الاجتماعي من خلال ما يلي:

### أولاً- خلق فرص عمل جديدة:

تعاني البلدان النامية من مشاكل البطالة بنوعها السافر والمقنع وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، ومن ثم تستطيع الصناعة الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا في ذلك حيث تقام المصانع في أماكن وجود البطالة فتخلق فرصا منتجة للعمل فضلا على أن هذه الصناعات لا تتطلب إنفاق مبالغ كبيرة على المرافق العامة كما هو الحال عند إقامة المصانع الكبيرة ويلاحظ أيضا أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج من النوع الأقل تطورا والذي يستخدم اليد العاملة بشكل كثيف مما يساهم في حل مشكل البطالة، وفي الحد من الهجرة من الريف إلى المدن، بالإضافة إلى إعداد الرياديين من رجال الأعمال الصغار الذين يشكلون رصيذا بشريا واعداد للمشروعات الكبيرة.

ويتزايد دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني باستمرار وكذا في الدول النامية، لأنها إما أن تكون مكثفة للعمالة أو ذات قدرة استيعابية كبيرة، فتوفر فرص العمل للفئات الباحثة عن عمل، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمق دور المبادرة الذاتية وتوجه التوظيف الذاتي ويكون دورها عظيما في مراحل النمو الأولى للاقتصاد لأنها تشكل قاعدة للانطلاق.

(1) - بوسهيم أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة الصغيرة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 211-212.

### ثانيا- رفع مشاركة الإناث في النشاط الإقتصادي:

إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الريفية خاصة والتي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات والملابس المطرزة والنسيج، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهم والاستفادة من أوقات فراغهم وزيادة دخلهم ورفع مستوى معيشتهم ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ويحد من بطالتهن وتشير الدراسات إلى أن مساهمة المرأة في هذا القطاع تعد فعالة.<sup>(1)</sup>

ثالثا- تساعد على تطوير أفراد المجتمع والانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات و ذلك بدلا من الاعتماد على الآخرين، حيث تساعد هذه المنشآت في ظهور التشغيل الذاتي وتنميته، وتطور إبداعات الفرد بعيدا عن التزامه بأنظمة مقيدة وتعليمات تحد من إمكانية اعتماد الموظف على أجر أو راتب، وبالتالي تساهم في تطور مفهوم الريادة في المجتمع وترسيخ قيم الريادة لدى الأفراد وإبعادهم عن الأفكار والركود إلى الوظيفة.<sup>(2)</sup>

### رابعا- دورها في محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حضا في النمو والتنمية:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حضا في النمو أو الأكثر احتياجا للتنمية الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع فضلا عن احتوائها الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينات سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية.

### خامسا- المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجالات الخصبة لتعزيز تشجيع المواهب والأفكار الجديدة، وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم.<sup>(3)</sup>

(1) - شبوطي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 217-218.

(2) - منظمة العمل العربية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(3) - الأخضر بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 07

### سادسا- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعنصر من عناصر ضمان الدخل:

بالإضافة إلى استقرار العمل في المؤسسات الصغيرة فإنه يستجيب إلى متطلبات الفئات الأكثر تعرضا للتمييز والبطالة كالنساء والشباب والمتقدمين في السن وذلك ما يتميز به من مرونة في العلاقات وقلة التدرج الوظيفي.

### سابعا- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة كعنصر من عناصر إدماج المناطق النائية:

بحيث يساهم في إدماج المناطق النائية في الحياة الاقتصادية فمسألة التطور الإقليمي التي كانت قديمة جدا تطرح في إطار عام وشامل يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم.

### ثامنا- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة وينمي المبادرات الفردية:

تسمح المؤسسات الصغيرة بإظهار روح المبادرة وتحمل المخاطر وتنميتها لأن رجل الأعمال الذي يبدأ بالاستثمار في مؤسسة صغيرة، لا بد أن يواجه المخاطر غير المتوقعة مما يتطلب القدرة على التنبؤ بالأحداث غير المتوقعة واتخاذ القرارات السليمة حيالها.

### تاسعا- الاستثمار في المؤسسات أساسي للتنوع الثقافي في الاقتصاد:

يهتم بعض العلماء بدور آخر غير ظاهري للاستثمار في المؤسسات الصغيرة وهو دورها في تعزيز التنوع الثقافي والحفاظ عليه، فإذا أخذنا مثلا على ذلك ( الحالية الجزائرية التي تعيش في فرنسا ففي شهر رمضان تقوم الحالية بإقامة أفراد منها أعمالا صغيرة تخدم الحاجة الخاصة للحالية، كإقامة مطعم عربي أو متجر لمواد يحتاجها العرب " كتحضير حلويات شهر رمضان ومن ثم توفر لهم فرصة الحفاظ على تراثهم وتقاليدهم وهويتهم الثقافية<sup>(1)</sup> .

### المطلب الثالث: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد البيئي والتكنولوجي

بعدما كان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح في ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية تكنولوجية، تحقق من خلالها التنمية المستدامة حيث تجد وبالإضافة إلى الأدوار والأهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابقا وعن القيمة المضافة التي أضافتها إلى التنمية المحلية في الجزائر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تحتل

(1) - بوسهين أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 221-223.

أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال إحتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مكان إدارة الوقت الجودة العالية، الإبداع، الابتكار، الكفاءة والفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضائها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع والابتكار<sup>(1)</sup>.

كما أن هناك دور مهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور التكنولوجي وذلك بأن تندمج هذه المؤسسات ضمن تركيبة تكنولوجية وطنية قادرة على الارتقاء بالإقتصاد القومي على مدارك الاعتماد على الذات من خلال: تحقيق التشابك القطاعي على مستوى الإنتاج من خلال علاقات الاعتماد المتبادل بين المؤسسة المصغرة والمؤسسة الكبيرة من الناحية التكنولوجية و التقنية أي على المستوى الرأسي بما في ذلك علاقة التكامل من خلال عدة أساليب، لعل أبرزها في الخبرات العالمية أسلوب التعاقد من الباطن.

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها الصناعية أن تندرج ضمن تكنولوجيا ملائمة للاعتماد على الذات من خلال دورة علمية تكنولوجية متكاملة تبدأ بالبحث والتطوير التكنولوجي "R&D" مروراً بعملية التصميمات الصناعية والهندسية الأولية وانتهاء بتصنيع السلع التكنولوجية وتحقق هذه الدورة بارتكاز على محاور الإبداع والتطوير وكذلك يمكنها تحقيق التعميق الصناعي بإقامة صناعة محلية للآلات والمعدات الإنتاجية ويمكن مثلاً للصناعات الصغيرة أن تسهم في تحقيق هذه المهمة من خلال تصنيع آلات الورش "Machine tools"<sup>(2)</sup>.

#### المطلب الرابع: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد السياسي والثقافي.

إضافة إلى مساهمتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أدوار تلعبها في المجال السياسي والثقافي.

(1) - محمد مشري الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 95.

(2) بوسهمين احمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص 217.

### أولاً- الحد من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية:

إن النضال من أجل التحرر السياسي قد تحقق في معظم الدول التي بادرت بالمقاومة إلا أنها لا زالت تابعة اقتصاديا للدول التي استعمرتها وذلك نتيجة السيطرة عليها من طرف بعض المصالح الأجنبية وحتى بإحتياج هذه الدول المستقلة إلى خبرات وتكنولوجيات الدول المستعمرة لذلك فإن إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن ينتج لنا خبرات وتكنولوجيات نستفيد منها والاستغناء عن الخبرات الأجنبية.

### ثانياً- إستغلال الطاقات الشبانية لدفع عجلة التنمية:

إن الدول والحكومات التي لها نية استغلال طاقات شبابها والاستفادة لأجل دفع عجلة التقدم، تعتمد أو تركز في ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها أفضل وسيلة لتجنب هدر الطاقات البشرية الشبانية وهجرتها.

### ثالثاً- المحافظة على التراث الثقافي:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على المحافظة على التراث الثقافي الذي يمثل الرمز والهوية الوطنية وذلك بتشجيع ومد يد العون لهذا النوع من المؤسسات المتخصصة في هذا المجال الثقافي ومرافقتها.

### رابعاً: العمل على توفير الأمن الغذائي والتقليل من فاتورة الاستيراد:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير في مبادئ الأمن الغذائي وكفاية الغذاء لأجل تحقيق القول " نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع"، وهذا ما ينتج عنه الاستقرار السياسي<sup>(1)</sup>.

(1) - رابح زرقاني، " أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013-2014، ص 105.

### المبحث الثالث: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الاقتصادي وذلك بسبب الخصائص والإمكانيات التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات وبسبب الدور الكبير والبارز الذي تؤديه في بناء اقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتي يمكن قياسها من خلال نسبة توفر مناصب الشغل والمساهمة وتحقيق القيمة المضافة بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تؤديه مجال ترقية الصادرات و مساهمتها في التنمية المحلية .

#### المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص الشغل وهذا نتيجة اهتمامها بالمهنة الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم استخدامها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها وتعتبر أكثر قدرة على إمتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل كما توفر فرص توظيف للعمالة أقل مهارة في ظل تغيير مفاهيم الشباب و خريجي الجامعات و دفعهم إلى العمل الحر وملائمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص ولاشك أن التطور المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها، سمح لها بتوفير العديد من مناصب الشغل بين مختلف الإحصائيات الرسمية في الجزائر أن هذا الصنف من المؤسسات يعتبر الوسيلة الفعالة لتقليص البطالة وبالتالي امتصاص وتخفيف الضغط الاجتماعي .

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشغل حسب بعض الإحصائيات الرسمية الأعداد المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم(07): تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين ( 2004 إلى نهاية السداسي الأول 2013).

مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة				عدد السكان المشتغلين	طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة السنوات
نسبة مساهمة الم ص وم في التشغيل %	المجموع	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة ( صناعة تقليدية)		
10.75%	838504	71826	766678	7798412	2004
12.20%	1157856	76283	1081573	9492508	2005
12.39%	1252647	61661	1190986	10109645	2006
13.60%	1355399	57146	1298253	9968906	2007
14.93%	1540209	52786	1487423	10315000	2008
14.67%	1546584	51635	1494949	10544000	2009
15.04%	1625686	48656	577030	10812000	2010
16.17%	1724197	48086	1676111	10661000	2011
16.18%	1848117	47375	1800742	11423000	2012
-	1915495	46132	1869363	11964000	*2013

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1) Bulletin d'information statistique de la PME 2012, n ° 23 , Données du 1<sup>er</sup> semestre 2013, novembre 2013,op.cit, p 13

2) Bulletin d'information statistique de la PME 2010 , n ° 18,op.cit, p 12

3- كربالي بغداد، دليمي مصطفى، دور القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول " سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر دن ت م ل ن ت ج LMD (جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر)، يومي 02-03 ديسمبر 2014، ص 17.

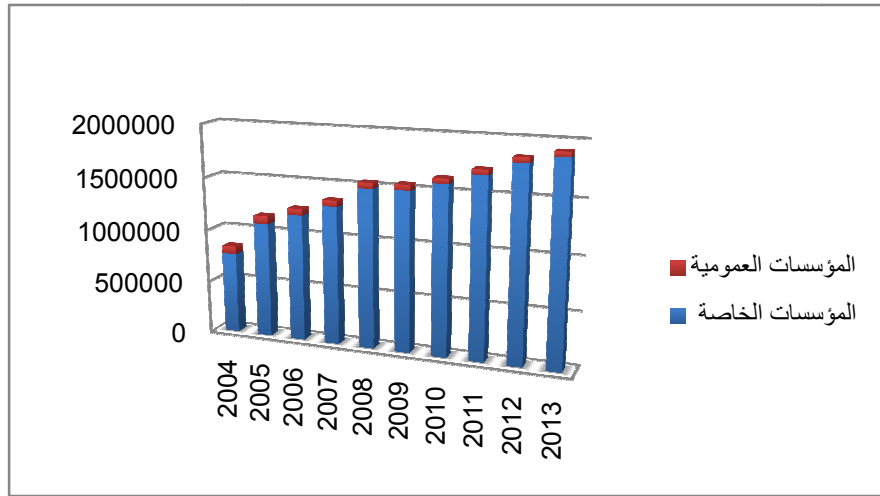
4- زميت الخير، " مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة (الجزائر)، 2014-2015، ص 137.

\*- السداسي الأول من 2013.

من خلال الجدول السابق والذي يوضح تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما بين 2004 إلى السداسي الأول من سنة 2013 أن عدد مناصب الشغل تطور بحوالي وآلاف منصب بين 2004 و 2012 بنسبة تقدر بأكثر 54% وهذا التطور استمر حتى سنة 2013 حيث بعدما كان عدد السكان المشتغلين 11423000 في 2012 أصبح 11964000 في السداسي الأول من سنة 2013.

وهذا التطور في تعداد مناصب الشغل كان بنسبة كبيرة في المؤسسات الخاصة والذي يعرف تزايداً من سنة إلى أخرى حيث ارتفع بين سنة 2004 و 2012 بحوالي مليون و 34 ألف أي ما يعادل نسبة 57% وعلى عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فيلاحظ ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة عرفت تراجعاً نسبياً في مستويات التشغيل بلغ أكثر من 24 ألف أي بنسبة انخفاض 34% وهذا راجع إلى الإجراءات التي فرضتها عملية الخصخصة.

الشكل رقم (03): تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2004-السداسي الأول من 2013).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

إن دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر على الجانب الاجتماعي من خلال توفير مناصب الشغل والتقليل من معدلات البطالة وإنما تساهم أيضا في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في الناتج الداخلي والقيمة المضافة.

أولاً: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر فهو بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات باعتباره القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس ويوضح الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال المدة الممتدة ما بين 2004 و 2011.

جدول رقم(08): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2004 الى 2011.

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاع القانوني	2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011	
	نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	القيمة	نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	القيمة	نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	القيمة	نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	القيمة	نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	القيمة	نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	القيمة	نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	القيمة	نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	القيمة
الجميع	598.6	21.8	2159	651.0	704.05	20.44	749.86	19.20	760.92	17.55	816.80	16.41	827.53	15.02	923.34	15.23
	2146.7	78.2	2364.5	78.41	2740.06	79.56	3153.77	80.80	3574.07	82.45	4162.02	83.59	4681.68	84.98	5113.46	84.77
	2745.4	100	3015.5	100	3444.11	100	3903.63	100	4334.99	100	4978.82	100	5509.21	100	6060.8	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

1) Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, **bulletin d'information statistique n° 12**, indicateur de l'année 2007, p46.

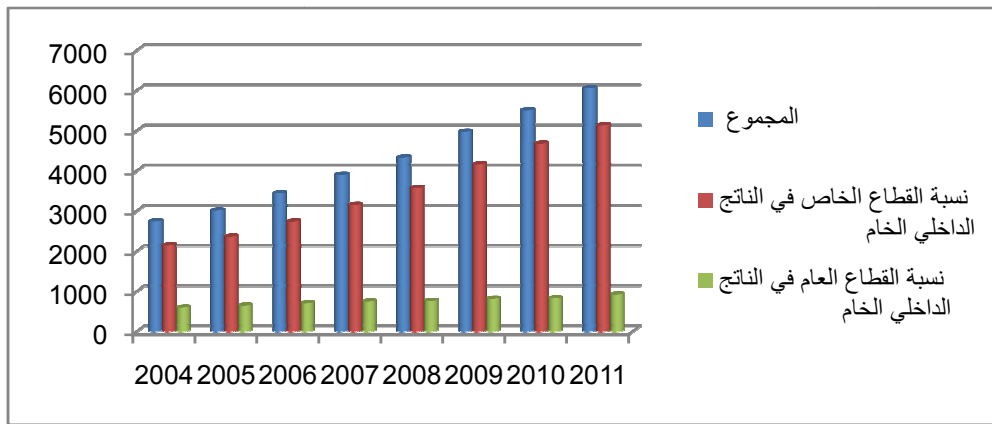
2) Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, **bulletin d'information statistique n°14**, , indicateur de l'année 2008,p51

3) Bulletin d'information statistique de la PME 2012, n° 22، 2013, op. cit, p 42.

من خلال الجدول نلاحظ بأن الناتج الداخلي الخام خارج القطاعات المحروقات في تزايد مستمر، حيث انتقل من 2745.4 مليار دينار جزائري سنة 2004 إلى أن بلغت قيمته 6060.80 مليار دينار جزائري سنة 2011. كما إتضح لنا أيضا أن مساهمة القطاع الخاص ( للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في تزايد حيث ارتفعت من 78.2% أي ما قيمته 2146.75 مليار دج سنة 2004 إلى 84.77% أي ما قيمته 5137.46 سنة 2011 و الذي يمكن تفسيره بالثقل الاقتصادي والاجتماعي لها بالإضافة إلى اتجاه الجزائر نحو المزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتطبيق ميكانزمات اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار أمام الخواص.

وعلى عكس القطاع الخاص نجد أن مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام في تراجع وذلك من نسبة 21.8% سنة 2004 إلى 15.23% سنة 2011 ويعود هذا التراجع إلى عدم قدرة هذا القطاع على مسايرة متطلبات وشروط إقتصاد السوق تحت وقع تحرير التجارة الخارجية وعملة الإقتصاد.

#### الشكل رقم(04): تطور الناتج الداخلي الخام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات من 2004-2011.



المصدر: من إعداد الطالبة حسب معطيات الجدول السابق.

#### ثانيا- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة باختلاف طبيعتها القانونية ومجالات نشاطها في مختلف الدول التي تبنت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية الاقتصادية. إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة سيتم الاعتماد فيها على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط الذي تنشط فيه والطابع القانوني الذي تنتمي إليه.

ويمكن تبيان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القيمة المضافة حسب مجال النشاط في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط من سنة 2004 إلى 2011.

الشكل القانوني	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	578.88	579.72	639.63	704.19	711.75	926.37	1015.19	1173.71
البناء والأشغال العمومية	458.67	505.42	610.07	732.71	869.99	1000.05	1071.75	1262.57
النقل والمواصلات	503.87	597.78	765.23	830.07	863.57	914.36	988.03	1049.77
خدمات المؤسسة	50.69	57.23	62.36	71.71	84.04	98.58	122.37	137.59
الفندقة والأطعام	62.64	69.62	74.85	80.75	91.18	105.45	114.39	121.43
الصناعة الغذائية	119.24	126.48	134.9	152.13	164.16	187.55	197.53	231.85
صناعة الجلود والأحذية	2.68	2.72	2.55	2.38	2.53	2.55	2.59	2.60
التجارة والتوزيع	607.05	668.13	717.96	833	1003.2	1151.62	1279.47	1444.63

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- 1- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2012، رقم 22، طبعة أبريل 2013، ص 44.
- 2- مدونة المؤشرات الإحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور القطاع (2003-2008)، ص 19.

3- **Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, bulletin d'information statistique n° 16, indicateur 2009, p 57.**

نلاحظ من الجدول السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق قيمة مضافة خاصة أو عامة وهي في تزايد من سنة إلى أخرى و ذلك في معظم فروع النشاط كالزراعة البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات الصناعية الغذائية، بينما لا تساهم باقي الفروع كالفندقة والإطعام وخدمات المؤسسات وصناعة الجلود ومن خلال كل ما سبق ذكره يتضح أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تؤدي دورا لا بأس به في الاقتصاد الوطني وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص.

### المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها و هذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.

يتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية مابين مختلف المؤسسات، فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية ( 139 دولة) في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم بشكل عام.

الجدول رقم(10): مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2004 إلى 2012.

الوحدة مليون دولار أمريكي

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	البيان	
2187	2149	1619	1047	1937	1190	1066	907	788	القيمة	الصادرات خارج المحروقات
1.76	32.73	54.63	45.9 -	62.77	11.63	17.53	15.1	3.27	نسبة التغير	
2.96	2.93	2.86	2.4	2.24	1.99	2.01	1.97	2.48	المساهمة في الصادرات الكلية	
46801	46453	40212	39103	39479	27430	21005	20357	18199	الواردات	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على

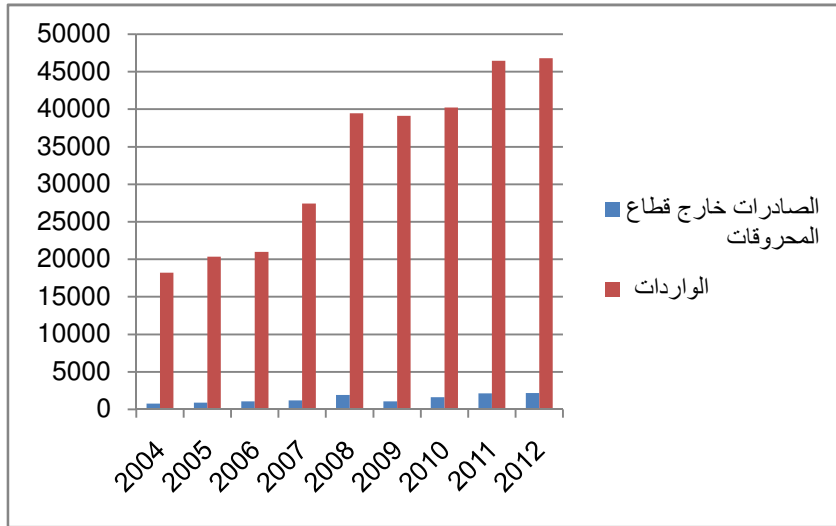
1) bulletin d'information statistique n° 22, 2012, op.cit, p47.

2) صلاح الدين سردوك، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني ( دراسة إحصائية 2002-2012)، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص 42.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها للصادرات وهذا من مقارنة الصادرات خارج المحروقات والواردات للقطاع الخاص خلال الفترة 2004-2012، حيث لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات

خارج المحروقات في الصادرات الكلية في الفترة 2004-2012 نسبة 2.96 % مما يدل إعتقاد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات وعليه بالرغم من الجهود المبذولة لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيف مما يستوجب بذل الكثير من الجهود للحاق بدول العالم وهذا ما يدل على ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات ويرجع ذلك إلى استحواذ الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات بنسبة 97.04 % سنة 2012، وتبقى الصادرات غير النفطية مهمشة رغم تطورها في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات.

الشكل رقم(05): مقارنة صادرات خارج قطاع المحروقات بالواردات للقطاع الخاص خلال الفترة من 2004 إلى 2012.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الجدول السابق.

#### المطلب الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية

تعتبر هذه المؤسسات الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية يفضل سهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق إلا أنها تقوم على مشاريع لا تتطلب استثمارات كبيرة واعتمادها على كثافة أكبر في اليد العاملة تساعد هذه المناطق على حل مشكلة البطالة، ويمكن اعتماد هذه المؤسسات في التنمية المحلية بالاعتماد على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة أو بالإعتماد على المؤسسات الكبيرة، والتي تقوم بفتح فروع تابعة لها في هذه المناطق مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل المعلومات التي سنعرضها في الجداول الموالية متعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

أولاً- سنعرض في الجدول رقم 11 التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر والمتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والذي يبين توزيع هذه المؤسسات حسب ولايات الجزائر.

**الجدول رقم (11): الولايات الإثني عشر الأولى في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة**

الترتيب	الولايات	2011	2012	النسبة %	التطور %
1	الجزائر	45636	48419	11.53	6.10
2	تيزي وزو	23109	24754	5.89	7.12
3	وهران	18370	19692	4.69	7.20
4	بجاية	17962	19374	4.61	7.86
5	سطيف	17154	18730	4.46	9.19
6	تبازة	15672	16969	4.04	8.28
7	بومرداس	13787	15004	3.57	8.83
8	البلدية	12938	140073	3.35	8.77
9	قسنطينة	12561	13450	3.20	7.08
10	باتنة	9866	10679	2.54	8.24
11	عنابة	10041	10670	2.54	6.26
12	الشلف	9755	10297	2.45	5.56
	<b>المجموع الجزئي</b>	206851	22211	52.87	7.38
	<b>المجموع</b>	391761	420117	100	7.24

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Bulletin d'information de la PME, n° 22,2012, édition avril 2013, op.cit.p18.

تعتمد التنمية المحلية بالدرجة الأولى على استعمال الموارد المحلية وتثمينها، وبالتالي فمدى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس مدى مساهمتها في التنمية المحلية وعليه فمن خلال الجدول يتضح بأن هذا النوع يتوزع بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، فهي تتميز بتمركز أغلبيتها في 12 ولاية بنسبة تفوق 52% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمثل أربع ولايات (الجزائر، تيزي وزو، وهران، بجاية) حوالي 27% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبلاد.

كما تسجل كل من سطيف، بومرداس، البليدة، تيبازة وباتنة زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ذكر نسبها على التوالي:

9.19%، 8.83%، 8.77%، 8.28%، 8.24%. بحيث تتعدى بذلك معدل التطور على المستوى الوطني:

#### ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية

يتموقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال، وبنسبة أقل في الهضاب العليا ونحن نخص بالذكر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

الجدول رقم(12): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية.

السنوات	2011	2012	السداسي الأول من 2013	
الجهات	القيمة	القيمة	القيمة	النسبة %
الشمال	232664	248985	262423	59.38
الهضاب العليا	119146	128316	134960	30.54
الجنوب	32216	34569	36131	8.18
الجنوب الكبير	7735	8247	8450	1.91
المجموع	391761	420117	441964	100

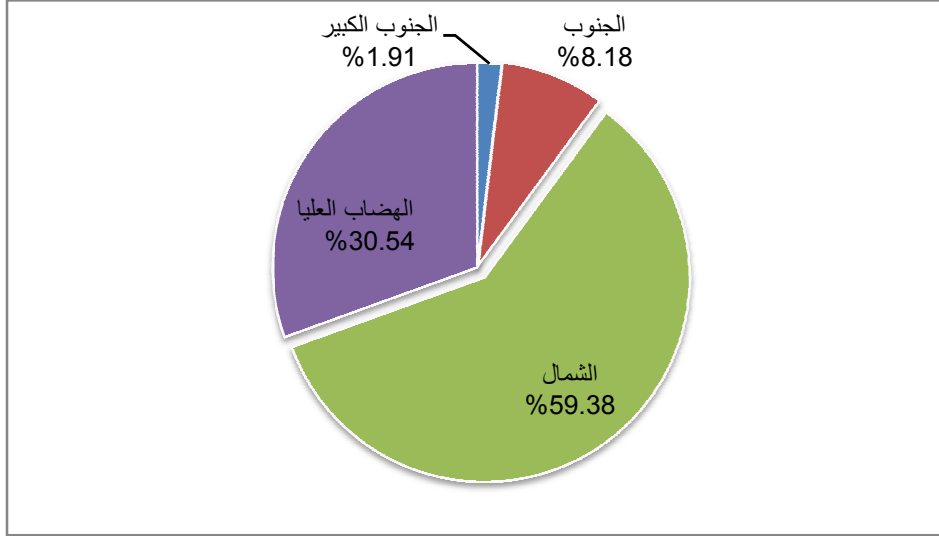
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1) Bulletin d'information de la PME 2012, n° 22, édition avril 2013, op.cit.p20.

2) Bulletin d'information statistique de la PME 2012, n ° 23 , Données du 1<sup>er</sup> semestre 2013, novembre 2013,op.cit, p21.

ويمكن توضيح معطيات الجدول من خلال الرسم التالي:

الشكل رقم (06): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات (السداسي الأول من 2013).



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

Bulletin statistique d'information de la PME, Edition 2012, Novembre 2013, p 21.

نلاحظ من الجدول السابق أن التمركز شديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجهة الشمالية مقارنة بجنوب البلاد ومن الملاحظ أيضا إحتواء الوسط نسبة مهمة من هذه المؤسسات.

بحيث تحتوي المنطقة الشمالية في السداسي الأول من 2013 حوالي 262423 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بنسبة تقدر ب 59.38 % متبوعة بالهضاب العليا بالهضاب العليا ب 134960 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (30.54%) بينما تحتوي منطقة الجنوب والجنوب الكبير على 44581 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (حوالي 10.09% من المجموع).

خلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجدنا أن إهتمام الجزائر بهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انعكس من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات المالية التي تعمل على الإشراف على عمل هذه المؤسسات وتجلى هذا الإهتمام أيضا من خلال عدة برامج وأيضاً من خلال إبرام الاتفاقيات الدولية بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية مع عدة دول وذلك في سبيل تطوير هذه المؤسسات ومواجهة المعوقات التي تحد من نشاط وسير عمل هذه المؤسسات والدور التنموي المنظور منها.

ثم انتقلنا إلى الدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي والسياسي ووجدنا أنها تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية، والجزائر كغيرها من الدول أولت اهتماما كبيرا لهذا القطاع وذلك لدفع عجلة التنمية في البلاد.

إن الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت تطورا إيجابيا ترجم في الإحصائيات التي تبين مساهمة هذه المؤسسات في التنمية في الجزائر وذلك في مجالات أساسية وهي المساهمة في التشغيل والنتاج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية المحلية.

# خاتمة

من خلال دراستنا هذه والمتعلقة بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، ولحاولة حل الإشكالية المطروحة والمتمثلة في: ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر. قمنا في البداية بمحاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا على ضوء تجارب بعض الدول والهيئات ومن خلال تحليلنا لهذه التعاريف يظهر لنا جليا الغموض الذي لا يزال يشوب تعريفها، والتعاريف المقدمة لا تعطي صورة واضحة لهذا النوع من المؤسسات ولا يمكن تحديدها بدقة ومن الصعب إعطاء تعريف واحد لها فالفرق شاسع بين المؤسسة الأوروبية التي تشغل 250 عامل ومؤسسات الصناعات التقليدية النامية ثم تطرقنا إلى خصائصها ومميزاتها حيث وجدنا أن هذه المؤسسات ذات مرونة وقدرة على التغيير السريع وذلك في ظل التحولات الاقتصادية، بالإضافة إلى فعاليتها وكفاءتها وكذلك قدرتها على الابتكار والتطوير، ثم قمنا بالتعرف على مصادر وأساليب تمويلها فمصادر تمويلها تتمثل في التمويل الذاتي بالإضافة إلى المصادر الخارجية أما بالنسبة لأساليب تمويلها فنجد منها التأجير التمويلي والتمويل بالصيغ الإسلامية.

ثم ارتأينا لما سبق إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والمتقدمة نظرا لتأثيرها الإيجابي على الاقتصاديات العالمية بالإضافة إلا أنها من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي ثم ذكرنا عوامل نجاحها والمشاكل التي تعترضها والتي من بينها مشكل التمويل بالإضافة إلى المشاكل الإدارية والقانونية، كما تطرقنا إلى تحدياتها المستقبلية ونذكر منها عالمية التجارة والخصخصة، ثم انتقلنا إلى تقديم مختلف الجوانب النظرية للتنمية المحلية بداية من مفهومها وابعادها وكذا مؤشراتها.

وفي الأخير كان علينا إبراز الإستراتيجية الجزائرية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية في الجزائر وذلك من خلال التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و الآليات والبرامج الداعمة لها بالإضافة إلى معرفة أهم المعوقات التي تحد من نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي من أهمها التمويل، مشكلة العقار والمشاكل الإدارية. ثم تطرقنا إلى الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك على عدة أصعدة سواء كانت إقتصادية، إجتماعية، سياسية، وارتأينا إلى كل ما سبق تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر وذلك من خلال مجموعة من الإحصائيات والمتعلقة بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة ومساهمتها أيضا في ترقية الصادرات والتنمية المحلية.

قائمة المصادر والمراجع

- 1- إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006 م.
- 2- إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية، دراسات إقتصادية، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2002 م.
- 3- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- 4- إلهام فخري طمليّة، " التسويق في المشاريع الصغيرة" مدخل استراتيجي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 5- أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة، "مدخل بيئي مقارنة"، الدار الجامعية الإسكندرية (مصر)، 2007.
- 6- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- 7- حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، الطبعة الأولى، 1993 .
- 8- رابع خوي، رقية حساني " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
- 9- رضا اسماعيل البسيوني، "إدارة الأعمال"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009
- 10- سعاد نائف برنوطي، " إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2008.
- 11- سيد سالم عرفة، "الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2011.
- 12- صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة.
- 13- صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 14- صلاح عباس، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شيبان الجامعية، الإسكندرية، 2010.

## قائمة المصادر والمراجع

- 15- طاهر محسن الغالبي منصور، "منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة" دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- 16- عاطف جابر طه عبد الرحيم، "أساسيات النمو والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 17- عاطف وليم أندراوس، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.
- 18- عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 19- عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 20- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر، ط 1، عمان، 2010.
- 21- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 22- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- 23- فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- 24- كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، "إدارة المشروعات الصغيرة"، من الألف إلى الياء، دار الحامد للنشر، عمان، 2000.
- 25- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986 م.
- 26- ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2004.
- 27- محمد دودار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مطبعة التوني، الإسكندرية، 1993.
- 28- محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، "مقدمة في الأعمال والمال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.
- 29- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 2010.

## قائمة المصادر والمراجع

- 30- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.
- 31- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياستها، مؤسسة شهاب، الإسكندرية، 1994.
- 32- محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس، 2004.
- 33- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- 34- ميسر إبراهيم وآخرون، المشروعات الصغيرة، منشورات المنظمة العربية، للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2010.
- 35- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.
- 36- نبيل جواد، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجد المؤسسة، الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1428 هـ، 2007 م.
- 37- هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 1433 هـ. 2012.
- 38- وليد الجيوسي، أسس التنمية الاقتصادية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2009.

### ثانيا- الرسائل العلمية (الأطروحات):

- 1- برجى شهر زاد، " إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011.
- 2- بوسهمين أحمد، الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية، بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011.
- 3- رابح زرقاني، " أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014/2013.
- 4- رجراج الزهير، "التنمية المحلية في الجزائر" واقع وآفاق، أطروحة لدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013/2012.

- 5- زميت الخير، " مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2015/2014.
- 6- سايح بوزيد، " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية " حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
- 7- صلاح الدين سردوك، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني ( دراسة إحصائية 2012/2002 )، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013/2012.
- 8- علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2013.
- 9- قنيدرة سمية، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة"، مذكرة ماجستير، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.
- 10- لخلف عثمان، " واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها " دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة نيل شهادة دكتوراه، دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003.
- 11- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011/2008.
- 12- مقداد خميسي، واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة ( 1990-2008 ) حالة ولاية البليدة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008.
- 13- وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.
- 14- محمد الطاهر عزيز، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة ورقلة، 2009.
- ثالثا : الملتقيات والمؤتمرات و الندوات وورش العمل :

- 1- الأخضر بن عمر، علي باللموشي، " معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر، يومي 06/05/05.2013

- 2- بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل" مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الص وم في الجزائر جامعة الوادي، يومي 5/ 6/ 2013 - .
- 3- بوخلوة باديس، ابن خيرة سامي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر"، الملتقى الوطني حول، "واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06/05/2013 .
- 4- بودية فاطمة، كحلي فتيحة، طبيعة البعد الاقتصادي والاجتماعي لصناديق الاستثمار الاسلامي ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول المالية الاسلامية، صفاقس، تونس، 27-29 جوان 2013 .
- 5- بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف، 17 و 18 أبريل 2006 .
- 6- جورج قرم، التنمية البشرية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رقم 06.
- 7- خيس عبد الرحمان رداد، المؤشرات البيئية كجزء من المؤشرات التنمية المستدامة، ورقة عمل ضمن المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، س رت، ليبيا، 2-4 نوفمبر 2009.
- 8- رقامي محمد، بوشقير إيمان، التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل، الملتقى الدولي حول المقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، قالمة، الجزائر، 03-04 ديسمبر 2012.
- 9- ريمي رياض ، ريمي عقبة ،تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني "واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جمعة الوادي (الجزائر)، يومي 06/05-05-2013 .
- 10- سليمان ناصر، عواطف محسن،: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، بحث الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة،، جامعة المسيلة كلية العلوم الاقتصادية،. بالجزائر ، يومي 28/29 - أكتوبر 2014.
- 11- سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول بمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، أيام 23/24 فيفري 2011. ، غرداية ، الجزائر.

- 12- شريف ب وقصبة، علي بو عبد الله، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 06/05 - 05-2013.
- 13- غياط شريف، بوقموم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها في التنمية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدول العربية تحت اشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17/ 18 أبريل 2006.
- 14- قدي عبد ا يد، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير جامعة الوادي، يومي 18 و 19 أبريل 2012.
- 15- كتوش عاشور، " تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 18/17 أبريل 2006.
- 16- كربالي بغداد، دليمي مصطفى، دور القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول " سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر د ن ت م ، الاقتصادي في الجزائر جامعة أكلي محند أولحاج البويرة الجزائر)، يومي 03/02 ديسمبر 2014.
- 17- كروش نور الدين، سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة بورصة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 11 ، جانفي 2014.
- 18- محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.
- 19- محمد مرعي مرعي، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، البحرين، بدون سنة.
- 20- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة" بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان " التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، مايو، 2007.

- 21- منظمة العمل العربية، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، ورقة عمل للمنتدى العربي للتشغيل، بيروت 19-21/10/2009.
- 22- نعيمة برودي، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي، متطلب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و 18 أبريل 2006.
- 23- أحمد غريبي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، محاضرة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2010.

#### رابعاً- المجالات والدوريات:

1. أشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بحث محكم منشور بمجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، السنة الرابعة والعشرون، القاهرة، أكتوبر 2006.
2. السعيد بريش، "مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" حالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة- العدد الثاني عشر، نوفمبر، 2007.
3. بن عنتر عبد الرحمان، واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008.
4. بوسهمين أحمد، "الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010.
5. بومعرف الياس، عماري عمار، من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010.
6. بوهزة محمد بن يعقوب، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ماي، 2003.
7. بيان حرب، "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22 - العدد الثاني، 2006.
8. جوزفي ماكينيكول، السكان والتنمية، مجلة وحدة بحوث سياسية، العدد 174، مجلس السكان، نيويورك.
9. شريف غياط، محمد بوقوم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، ا لد 24، العدد الأول، 2008

10. صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03 ، 2004.
11. صالح صالح، مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطبيقاتها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، 25-28 ماي 2003.
12. عبد الستار عبد الجبار موسى، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الرابع والثلاثون، 2012.
13. عبد الفتاح بوخمحم، و صندرة سايب، دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 7، العدد 3 ، 2011.
14. علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10 سنة 2010.
15. عمر خلف فزع، مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، 2013.
16. فئات فوزي وعمراني عبد النور قمار: " واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 01 ، جامعة جيلالي لباس، سيدي بلعباس، أفريل 2006.
17. فروحات حدة، إستراتيجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 07 ، 2009-2010.
18. كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، مجلة العلوم والإنسانية، السنة الرابعة، العدد 45 ، الجزائر، 2010/01/07.
19. محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة الشلف، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع،
20. محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 / ماي 2003 .
21. وليد عبد جبر، الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، " العراق نموذجاً"، مجلة كلية التربية العدد السادس، جامعة واسط العراق.

22. ونوغي فتيحة، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 25-28 ماي 2003 .

المواقع الالكترونية :

- <http://www.SEF.ps>.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Galen spenser Hull, **la petite entreprise a l'ordre du jour**, l'harmattan 1987.
- 2- Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, **bulletin d'information statistique n° 12**, indicateur de l'année 2007.
- 3- Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, **bulletin d'information statistique n°14**, , indicateur de l'année 2008
- 4- Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, **bulletin d'information statistique n° 16**, indicateur 2009.
- 5- Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement "**Bulletin d'information statistique de la PME 2010**", (Direction général de la veille stratégique des études économique et des statistique n° 18) .
- 6- Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement "**Bulletin d'information statistique de la PME avril 2013**", (Direction général de la veille Avril 2013 ,n° 22).
- 7- Ministre de l'industrie de la petite et moyene entreprise et de la promotion de l'investissement "**Bulletin d'information statistique de la PME Donnée du 1<sup>er</sup> semestre 2013**", (Direction général de la veille novembre 2013, n° 23, p 10 .

## ملخص :

لا شك في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً مهماً وحيوياً في ضمان استمرار التنمية الاقتصادية واستدامتها، كونها تشكل مدخلاً مهماً من مداخل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال قدرتها على توفير فرص العمل ودورها في مجال تنويع الهيكل الصناعي وتغذية الصناعات الكبيرة. لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم هو تهيئة المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات على المستوى المحلي، والدفع في اتجاه تسهيل قيامها والعمل على توفير الأطر والمتطلبات كافة لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة في تحقيق التنمية وتجسيدها على مستوى الصعيد المحلي.

وضمن هذا الإطار فقد سعت الجزائر إلى اتخاذ جملة من الإجراءات تهدف إلى تنمية وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، من خلال إرساء القواعد السياسية والقانونية كآلية أساسية للنهوض بهذا النوع من المؤسسات عبر ربوع الوطن، من خلال الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن اعتبارها من العوامل التي تدفع بالبلاد إلى الانسجام مع توجه السياسة العالمية نحو التنوع الاقتصادي، بغية تجسيد التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة بين مختلف المناطق الجغرافية.

## Résumé

Il ne fait aucun doute que les petites et moyennes entreprises jouent un rôle important et vital dans la poursuite du développement économique et de la durabilité, car elles constituent un important point de départ pour la croissance économique, par leur capacité à créer des emplois et leur rôle dans la diversification de la structure industrielle et dans l'alimentation des grandes industries. Par conséquent, la tendance actuelle est de créer un climat d'investissement pour ces institutions au niveau local et de faciliter leur mise en place et de fournir tous les cadres et conditions nécessaires à leur réussite et à leur modernisation, ce qui les rend très importantes pour la réalisation du développement et incarnées au niveau de la société.

dans ce cadre l'Algérie a cherché à prendre un certain nombre de mesures visant à développer et à activer le rôle des petites et moyennes entreprises dans le développement local, en établissant des règles politiques et juridiques en tant que mécanisme de base pour la promotion de ce type d'institutions à travers le pays, en tirant parti des possibilités offertes par les petites entreprises. On considère que l'un des facteurs qui pousse le pays à s'aligner sur l'orientation de la politique des médias en faveur de la diversification économique, afin de refléter le développement national global et équilibré des différentes régions géographiques